مباحثُ نحويّةٌ في الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج لجلال الدين السيوطيّ

م.د. بشير محمود فتّاح
معهد إعداد المعلّمات / الموصل

تاريخ تسليم البحث: 2011/4/17 ؛ تاريخ قبول النشر: 2011/9/26

ملخص البحث:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على نبيه محمّد ، وعلى آلهِ وصحبه أجمعين : الحديثُ النبويُّ مَصدرٌ مهمٌ من مصادرِ الدراسةِ اللغويّةِ ، هو المنبعُ الثرُّ الذي يَرِدُهُ العلماءُ؛ لينهلوا من لغتِهِ، وجوامعِ كلمِهِ ﷺ، وقد استأثرَ الحديث الشريف من جهودِ الدارسينَ – ومنهم: أهل العربية– بمكتبةٍ متنوعةٍ كبيرةٍ لا يبلغها (الحصرُ) في القديمِ والحديثِ على الرغمِ من الدعوى التي أرادت منعَ الاحتجاجِ بالحديثِ النبويّ ودراسته بحُجّةِ أنّهَ قَدْ نُقِلَ إلينا بالمعنى، ويعدُّ كتابُ (الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج) لجلال الدين السيوطيّ من كتب شروح الحديث المهمة لما انمازَ به منهجُهُ من الأمانةِ العلميّةِ الدقيقةِ ،واعتزاز المؤلف بكتابهِ وآرائِهِ ، والاستيعاب والاستقصاء ، ووضوح الشخصيّة الحديثيّة والنحويّة ، وقد يسّرَ لي اللهُ أنْ ادرسَ جهودَ السيوطيّ في كتابِ الديباج ، فوضعت هذا البحثَ الذي عنوانهُ: (مباحثُ نحويّةٌ في الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج) ، فالنحو هو لبُّ علومِ العربيّةِ ، ولابدَّ من ذوقِ حلاوتهِ في حديثِ رسولِ اللهﷺ فهو الحكمةُ التي ذكرها اللهُ في كتابِهِ ، فمن لم يطلع عليهِ لم يكنْ لَهُ نصيبٌ من الحكمةِ ، ورأيتُ أنْ أجعلَ هذا البحثَ في ثلاثةِ مباحثَ ،أمّا المبحثُ الأولُ فتناولتُ فيهِ التأويلَ النحويَّ وهو حملُ النصّ على غيرِ ظاهرِهِ ؛ لتصحيحِ المعنى أو الأصل النحويّ ، ومن أهمّ مسائلهِ التي عرضتها في هذا المبحثِ : التضمين وهو أنْ تشرب كلمة معنى أخرى فتؤدي وظيفتها في التركيبِ ، والحذف وتضمنَ حذف المبتدإ ، وحذف الخبر ،وحذف الفاعل ، وحذف الحال،وحذف المضاف وإقامة المضاف إليهِ مقامَهُ ، وحذف كانَ واسمها ، وحذف جواب لو ، وحذف حرف الجر ، وحذف ضمير الشأن معَ إنَّ ، وتناولتُ في هذا المبحثِ : الزيادة وتضمنَ زيادة الباءِ في الإيجابِ ، وزيادة الفاء ،وزيادة ما، وزيادة لا، وتناول المبحث الثاني: وجوه الإعراب للألفاظِ الواردةِ في الأحاديثِ الشريفةِ ، تضمنَ إعراب المبتدإ والخبرِ ، وما يلزم الألف ، ولغة أكلوني البراغيث ، والمفاعيل ، ومجيءُ الحالِ من النكرةِ ، والخلاف في إعرابِ لفظةٍ أهي خبرُ كانَ أم حالٌ ، والتوابع ، فضلاً عن بيانِ جهودِ السيوطيّ في ربطِ الإعرابِ بالمعنى ، ثم جاءَ المبحثُ

الثالثُ بعنوان (الحروف)، وفيهِ الحديثُ عن مِنْ لبيانِ الجنسِ ، وفي بمعنى مِنْ ، وفي للتعليلِ ، واللام بمعنى في ، وعن بمعنى على ، وثُمَّ ، وإذن ، وإن النافية ، ونون التوكيد مؤكدةً للفعلِ الماضي ، وبلغَ عددُ الأحاديث التي تناولتها بالدرسِ في بحثي هذا (46) حديثاً ، منها (23) حديثاً في المبحث الأول ، و (14) حديثاً في المبحث الثاني ، و (9) أحاديث في المبحث الثالث .

Grammatical Researches in Al-Debaj of Sahih Muslim Ibn Al-Hajaj

Dr. Basheer Mahmoud Fattah: Teacher
Teachers Training Institute-Mosul

Abstract:

Al-Debaj on the true tradition of Hajaj by Jalal-el-Deen Al-syooti is regarded as one of the best books of tradition , because its content has a scientific reliability and accuracy. The author sees his writing and opinions are something great ,even the plainness of his characters who narrate traditions are great people. Al-sayooti in his books shows a great value of knowledge concerning tradition ,and he mixes up from the early start the tradition , and the characters themselves. This person is know as the one who knows deeply about the tradition . A point worth mentioning here denotes that this books is rich with sources in his Al-Debaj. He talks in his book about some orientation. With some morphological patterns and even some jokes and some humorous tales ,but this paper never talks about this point in short but in detail .I prefer to study this subject in details and give a full analysis of his effort. That's why , I prefer to write some grammatical points in Debaj which is mentioned earlier by Al-sayooti . Grammar is the core of all sciences in Arabic .we expected to know something about the beauty of the tradition said by prophet Mohammad (peace be upon him) and there are wise-sayings in these traditions .The one who never knows this , he loses great wise-sayings . This paper is divided into three main sections with an introduction . The first section tackles the grammatical explanation and the difficulty in explaining the text itself and to correct the meaning and correct the grammatical origin . The best example I give is to show the implied meaning in which we can give a word and can be replaced by another . I talked also about the omission of some words whether functional or grammatical words and sometimes the omission of certain words such as prepositions , subjects . There are also some extra words phrases , suffixes , and prefixes which must be omitted in certain situations in the second section. There are also some omission concerning some

exclamatory phrases which must be omitted as well .The effort of this writer is quite clear in linking the grammatical rules with meanings . The third section deals with letters which shows the function of some words and phrases in Arabic . This paper ends with a conclusion presenting the most important findings .

المبحث الأول
التأويل النحويّ

يرادُ بالتأويلِ في اصطلاح النحويينَ المتقدّمينَ كأبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ)، وأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت 311هـ) : بيان المعنى والتفسير، قالَ المبرّد: "وأمّا قولُهم سبحان الله فتأويله براءة الله من السوءِ ، وهو في موضعِ المصدر، وليسَ منهُ فعل فإنّما حدّه الإضافة إلى اللهِ عزَّ وجلَّ وهو معرفة ، وتقديره – إذا مثلتهُ فعلاً: تسبيحاً لله"[1] ، وقال: "فأمّا تأويلُ قولهم لبيكَ فإنما يقال: ألبَّ فلان على الأمرِ: إذا لزمَهُ ودامَ عليه ، فمعناه: مداومةً على إجابتك ومحافظة على حقّك"[2] ، وقد يُذكر التأويل ويراد التقدير النحوي ، قالَ المبرّد: "فأمّا قولُه في الأذانِ: اللهُ أكبرُ فتأويلُه كبيرٌ كما قالَ عزَّ وجلَّ : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: 27) ، فإنّما تأويلُهُ وهو عليهِ هيّنٌ ؛ لأنّه لا يقال شيءٌ أهونُ عليهِ من شيءٍ"[3] ، ويلاحظُ أنَّ التقديرَ النحويَّ هو بيان المعنى في حقيقةِ الأمرِ، وكانَ الزجّاج تابعاً للمبرد في ذلك ، فذكرَ التأويل بمعنى التفسير وبيان المعنى[4] ، وذكرهُ وأرادَ بهِ التقدير النحوي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة : 24)، قالَ: "جُزمت لم ؛ لأنَّ ما بعدها خرجَ من تأويل الاسم"[5] ، أي من تقدير الاسم.

وبعدَ ذلكَ اكتسبَ مصطلحُ التأويل دلالة تخصصه لمعنى مُعيّن ، فكلّ نصّ أو كلام احتاجَ إلى التقديرِ بالحذفِ أو الزيادةِ فهو مؤول ، وعلى هذا صرف اللفظ عن ظاهرهِ لدليلٍ يرجحُ عندَ النحويّ ، قالَ ابنُ يعيش: "وأمّا العطفُ المتأوّل فنحو لألزمنّك أو تعطيني حقّي فهذا لا يريد به العطف الظاهر... فلمّا لم يرد به العطف الظاهر تأوّلوهُ بأن... وصارت (أو) قد عطفت مصدراً في التأويل على مصدر في التأويل ، ولذلكَ لا يجوزُ إظهار (أن)؛ لئلا يصير المصدر

---

[1] المقتضب : 217/3 .

[2] م.ن : 225/3 ، وينظر : 241/3 ، 266 ، 10/4 .

[3] م.ن : 245/3 ، وينظر : 381/3 .

[4] ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 101/1، 102، 162، 163، 287 .

[5] م.ن : 95/1 ، وينظر : التأويل النحويّ في القرآن الكريم– د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز : 171.

ملفوظاً به ، فيؤدي إلى عطفِ اسمٍ على فعلٍ وذلكَ لا يجوزُ"[6] ، وقد ذكرَ ابنُ يعيش التأويلَ في غير ما موضع من كتابه[1] ، وهو عندَ ابنِ مالك بمعنى التقدير النحويّ أيضاً[2] ، وقال محمّد بن علي الصبّان (ت 1206هـ) : "والتأويل أي بجعل المرفوع فاعلاً لمحذوف ، والمنصوب مفعولاً لمحذوف خلاف الظاهر ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذف"[3]، ثمّ صارَ للتأويل النحويّ مفهومٌ يختلف عمّا سبقَ ، فأصبحَ يُطلق على الأساليبِ المختلفةِ التي تهدفُ إلى إسباغِ صفة الاتساق على العلاقة بينَ النصوص والقواعد ، وذلكَ لا يكونُ إلا بدليلٍ يرجحُ عندَ النحويّ فيصح لهُ التأويل ؛ لأنّهُ إذا تحققَ التعارض فلا بُدَّ من الجمعِ بينَ النصوصِ ، فإن لم يتحقق الجمع فالترجيح لدليلٍ ، وإلا أهملت النصوص ، وحينئذٍ لا يُعمل بها فكيفَ وقد صحّ ورودها ؟، ولهذا ترجّح التأويل عندَ النحاةِ عندَ التعارض[4]، ويمكنُ بيان أهم المسائل التي وقفَ عندها السيوطيّ في تأويلِ طائفةٍ من الأحاديثِ الشريفةِ:

أولاً : التضمين :

قالَ الجوهريُّ (ت 393هـ) : "ضَمِنْتُ الشيء ضَماناً : كَفَلْتُ به ، فأنا ضامِنٌ وضَمينٌ، وضَمَّنْتُهُ الشيء تَضْميناً فَتَضَمَّنَهُ عنّي، مثل غرَّمْتُهُ ، وكلُّ شيءٍ جعلتَه في وعاءٍ فقد ضمَّنْتَهُ إياه"[5] ، وعرّف الزركشي (ت 794هـ) التضمينَ بأنَّهُ : "إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارةً يكونُ في الأسماءِ وفي الأفعالِ وفي الحروف"[6] ، وبتعبيرٍ آخر: "هو إشراب كلمةٍ معنى أخرى فتؤدي وظيفتَها في التركيبِ ، وهو مفهومٌ يمكنُ أنْ يكونَ ضرباً من التوسّعِ في اللغةِ ، فإنْ أدّى حرفٌ معنى حرف آخر فهو تضمينٌ ، وإنْ أدّى فعلٌ لازمٌ وظيفةَ فعلٍ متعد فهو تضمينٌ ، وإنْ أشربَ الاسمُ معنى الحرف وأدّى وظيفتَهُ في التركيبِ فهو تضمينٌ"[7] ، واختلفَ النحاةُ في موضوعِ التضمينِ فمنعَ البصريونَ عموماً إنابةَ الحروفِ بعضها عن بعضٍ، بل يقولونَ بجوازِ التناوبِ بينَ الأفعالِ[8] ، وذهبَ الكوفيون إلى جوازِ نيابةِ حرفٍ مكانَ حرفٍ[9] ، ووافقهم ابنُ

---

[6] شرح المفصّل : 22/7 .

[1] ينظر : شرح المفصّل : 73/6 ، 115/8 .

[2] ينظر : شرح التسهيل : 18/1 .

[3] حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 291/2 .

[4] ينظر : أصول التفكير النحويّ – د. علي أبو المكارم : 262 .

[5] الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة) : 6 / 2155 .

[6] البُرهان في علوم القرآن : 338/3 .

[7] التضمين في اللغة العربيّة (بحث في البلاغة واللغة) – د. أحمد حسن حامد : 43 .

[8] ينظر : مُغني اللبيب عن كتبِ الأعاريب – ابن هشام الأنصاريّ : 99/1 .

هشامٍ الأنصاريّ (ت 761هـ) واصفاً مذهبَهم بأنّهُ "أقلُّ تعسفاً"[1]، وقد أشارَ د.هادي عطيّة الهلاليُّ إلى أنَّ من البصريّينَ مَنْ أجازَ هذهِ الإنابة[2]، مثل سيبويه(ت 180هـ)[3] ، والمبرّد[4] ، وكانَ ابنُ جني (ت 392هـ) قد عرضَ لهذا الضربِ حينَ قالَ : "اعلمْ أنَّ الفعلَ إذا كانَ بمعنى فعل آخر ، وكانَ أحدُهما يتعدّى بحرفٍ والآخر بآخر، فإنّ العربَ قد تتسعُ فتوقعُ أحدَ الحرفينِ موقعَ صاحبِهِ إيذاناً بأنّ هذا الفعلَ في معنى ذلكَ الآخر ، فلذلكَ جيءَ مَعَهُ بالحرفِ المعتادِ مع ما هو في معناهُ ، وذلكَ كقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾(البقرة:187) ، وأنتَ لا تقولُ : رَفَثْتُ إلى المرأةِ ، وإنّما تقولُ : رفثتُ بها أو معَها ، لكنّهُ لمّا كانَ الرفثُ هنا في معنى الإفضاءِ ، وكنتَ تعدّي أفضيت بـ (إلى)، كقولكَ : أفضيتُ إلى المرأة جئتَ بـ (إلى) معَ الرفثِ إيذاناً وإشعاراً بأنّهُ بمعناه"[5] ، وكانَ ابنُ جني قد ذكرَ أنّ من الناسِ مَنْ يقولُ: إنّ (إلى) تكونُ بمعنى (معَ) ، وإنّ (في) تكونُ بمعنى (على) وإنّ (الباء) تكونُ بمعنى (عن) ، وذكرَ حُجَجَ الناسِ وأدلّتَهُم ، وحججَهُ هو ومَنْ معَهُ[6] ، وقد عالجَ هذا الموضوعَ د. إبراهيم السامرائيُّ فرأى أنَّ العلماءَ قد اضطربوا في القولِ في مسائل نحويّةٍ كثيرةٍ ؛ ذلكَ أنَّ هناكَ نصوصاً خرجت عن قواعدِهم التي وضعوها ، فلجأوا إلى القولِ بالتضمينِ[7] ، ومردُّ هذا القولِ عندَ السامرائيِّ أنَّ هؤلاءِ العلماءَ لم يستقرئوا كلامَ العربِ الاستقراءَ الكافي ، فكانَ هذا الاضطرابُ غيرَ أنَّ الكوفيّينَ أسدُّ رأياً وأصوبُ منهجاً ؛ لأنّهم اعتمدوا على الاستعمالِ[8] ، وذهبَ أحدُ الباحثينَ المُحدَثينَ إلى إنكارِ مسألةِ التضمينِ ، إذْ يرى أنّهُ بنيَ على أساسٍ غيرِ متينٍ ، وأنَّ الأصالةَ تطلقُ على اللفظِ الذي ثبتَ ورودُهُ في عصرِ الاحتجاجِ ، وأن يطلقَ الفرع على اللفظِ الذي ثبتَ ورودُهُ بعدَ تلكَ العصورِ[9].

---

[9] ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب –ابن السيد البطليوسي : 262/2 ، والجنى الداني في حروف المعاني – حسن بن القاسم المرادي : 108–109 ، والكوفيّونَ في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر– د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز : 196 .

[1] مغنى اللبيب : 99/1 .

[2] ينظر : الحروف العاملة في القرآن الكريم بينَ النحويّينَ والبلاغيّينَ : 231 ، 233 ، 235 ، 237 ، 381، 382 .

[3] ينظر : الكتاب : 226/4–227 .

[4] ينظر : المقتضب : 2/ 319 ، والكامل في اللغة والأدب : 97/3 .

[5] الخصائص : 310/2 .

[6] م . ن : 2/ 309 ، وينظر: شرح المفصّل : 15/8 .

[7] فقه اللغة المقارن : 209 .

[8] ينظر : م . ن : 213 .

[9] ينظر : تناوب حروف الجرّ في لغةِ القرآن – محمد حسن عوّاد : 75 .

وقد قالَ السيوطيُّ بالتضمينِ ، ويمكنُ أنْ يقالَ إنَّ مذهبَهُ انتخابيٌّ في ذلكَ ، أي لم يكنْ مسرفاً في التضمينِ ، وإنّما يذهبُ إليهِ حينما يستدعي توجيه معنى الحديث إلى ذلكَ ،

كالذي في شرحهِ حديث رسولِ اللهِ ﷺ المروي عن أبي هريرةَ ﷺ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ :((بدأَ الإسلامُ غريباً وسيعودُ كما بدأَ غريباً ، فطوبى للغُرباءِ))[1] ، إذْ قالَ : "بدأَ الإسلامُ غريباً بالهمزِ من الابتداءِ"[2] ، يقالُ : "بدأَ اللهُ الخلقَ بَدْأً ، وأبدأهم : خلقَهُم"[3] ، وبدأَ في الحديثِ لا يقتضي مفعولاً فظهرَ الإشكالُ ، ويرتفعُ الإشكالُ بأنْ يُحملَ (بدأ) في الحديثِ على (طرأَ) فيكون لازماً كما قد اتفق للعربِ في كثيرٍ من الأفعالِ ، يتعدّى فعل حملاً على صيغةٍ ، ولا يتعدّى حملاً على أخرى ، كما قالوا : رجعَ زيدٌ ، ورجعتهُ ، وفغر فاه وفغر فوه، وهو كثيرٌ ، ومقصودُ الحديثِ : أنَّ الإسلامَ نشأ في أولِ أمرِهِ في آحادٍ من الناسِ وقلّةٍ ، ثُمَّ انتشرَ وظهرَ ، فأخبر ﷺ أنّهُ سيلحقهُ من الضعفِ والاختلالِ حتى لا يبقى إلا في آحادٍ وقلّةٍ كابتدائِهِ .

ومن التضمينِ الذي ذكرَ: الفعلُ (تشترط) ، إذ ذكرَ أنّهُ بمعنى تحتاط ، وذلكَ حينَ أتى على حديثِ عمرو بن العاص ﷺ الذي قالَ :((أتيتُ النبيَّ ﷺ فَقُلتُ : أُبسط يَمِينَكَ فَلْأُبايِعْكَ ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ ، قالَ: فَقَبَضْتُ يدي ، قال : ما بالُك يا عَمْرُو؟ قالَ : أَرَدْتُ أن أشتَرِطَ ، قالَ : تشترطُ بِماذا ؟ قلتُ : أن يُغْفَرَ لي))[4] ، فقالَ السيوطيُّ مُعقّباً على هذا "بإثبات الباء فيجوز أنْ تكونَ زائدةً للتأكيدِ ، ويجوزُ أنْ تكونَ على تضمينِ تشترط بمعنى تحتاط"[5] .

ولدى وقوف السيوطيّ على حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ المروي عن ابنِ عمرَ ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ : ((مَنْ فاتتهُ صلاةُ العصرِ كأنّما وُتِرَ أهلَهُ ومالَهُ))[6] قال: "كأنّما وترَ أهلَهُ ومالَهُ بنصبِهما في الأشهرِ مفعولاً ثانياً ، والنائب عن الفاعل ضمير الذي ومعناه نقص أهلهُ ومالهُ وسلبهم فبقي بلا أهل ولا مال ، وروِيَ برفعِهما نائباً عن الفاعلِ ومعناهُ انتزعَ مِنْهُ أهلُهُ ومالُهُ"[7] ، فالرفعُ على أنَّ وترَ : بمعنى : نزعَ وأخذَ ومحمول عليه ، فيكون (أهلهُ) هو المفعول الذي لم يسمَّ فاعلُهُ ، و(مالهُ) معطوف عليهِ ، والنصبُ : حَمْلٌ لـ (وترَ) على سلبَ ، وهو يتعدّى إلى مفعولينِ بنفسِهِ ، تقولُ : سُلِبَ زيدٌ ثوبَهُ ، فتقيم الأول مقامَ الفاعل ، وتترك الثاني منصوباً على حالِهِ ، قال القاضي عياض : "رويَ عن مالكٍ أنَّ معناهُ : انتزعوا مِنْهُ ، وعلى هذا التفسيرِ يكونُ أهلُهُ ومالُهُ

---

[1] صحيح مسلم – أبو الحسين مسلم بن الحجّاج : 1 / 130 ، حديث (145) .

[2] الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج : 164/1 .

[3] الأفعال – ابن القطاع : 95/1-96 .

[4] صحيح مسلم : 1 / 112 ، حديث (121) .

[5] الديباج : 1 / 138 .

[6] صحيح مسلم : 1 / 435 ، حديث (626) .

[7] الديباج : 2 / 275 .

مرفوعينِ على ما لم يسمَّ فاعلُهُ ، وعلى التفاسيرِ الأخر منصوبينِ على المفعولِ الثاني"[1] ، وذكرَ السهيليّ أنَّ الرفعَ والنصبَ فيهما بيّنٌ ، إنْ جعلتَ في (وترَ) اسماً مضمراً نصبتَ ، وإلا رفعتَ[2] ، واحتملَ ابنُ حجر العسقلانيّ النصبَ على أنّهُ مفعولٌ ثانٍ لوترَ ، وأضمرَ في (وترَ) مفعولٌ لم يسمَّ فاعلُهُ وهو عائدٌ على الذي فاتتهُ ، والمعنى أصيبَ بأهلِهِ ومالِهِ ، وهو متعد إلى مفعولينِ ، وضمّنَ وترَ معنى نقصَ ، وقال : فعلى هذا يجوزُ نصبُهُ ورفعُهُ ، لأنَّ مَنْ ردَّ النقصَ إلى الرجلِ نصبَ وأضمرَ ما يقومُ مقامَ الفاعلِ ، ومَن ردّهُ إلى الأهلِ رفعَ[3] .

ولدى وقوفِهِ على حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ :((الذي يشربُ في آنيةِ الفضةِ إنّما يجرجِرُ في بطنِهِ نارَ جهنّمَ))[4] ، قالَ السيوطيُّ :" اتفقوا على كسرِ الجيمِ الثانيةِ من (يجرجر) ، واختلفوا في نصبِ نار ورفعِهِ ، والنصبُ أشهرُ على أنّهُ مفعولٌ ، والفاعلُ ضميرُ الشاربِ ومعنى يجرجِرُ أي يلقيها في بطنِهِ بجرعٍ متتابعٍ يسمعُ لَهُ جرجرة وهي الصوتُ ؛ لتردّدِهِ في حلقِهِ، وأمّا الرفعُ فعلى أنّهُ فاعلٌ ، ومعناهُ تصويتُ النارِ في بطنِهِ ، والجرجرةُ هي التصويتُ، وسمّيَ المشروبُ ناراً ؛ لأنّهُ يؤولُ إليها"[5] ، فمَنْ رفعَ لفظَ (نار) حملَ (يجرجرُ) على : يصوّت ، ومن نصبَهُ حملَهُ على معنى : (يتجرّع) .

ولدى شرحِهِ حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ المروي عن سعد بن أبي وقاص ﷺ ، قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: ((... يسبحُ مائةَ تسبيحةٍ ، فيكتبُ لَهُ ألف حسنةٍ ، أو يحطُّ عَنْهُ ألف خطيئة))[6] ،قال : " فيكتب لَهُ ألف حسنة أو يحطُّ ،في غير مسلم ويحطّ بالواو"[7] ، وينسب القرطبيُّ (ت 656 هـ) التضمينَ الحرفيَّ إلى المذهبِ الكوفيّ ، إذ قالَ : "كذا وقعَ هذا اللفظُ في بعضِ النسخِ بألفٍ قبلَ الواوِ ، وفي بعضِها بإسقاطِ الألفِ ، وهو صحيحٌ روايةً ومعنى ؛ لأنَّ اللهَ قَدْ جمعَ ذلكَ كلَّهُ لقائلِ تلكَ الكلماتِ ... ولو صحّت روايةُ الألفِ لحُملت على المذهبِ الكوفيّ في أن (أو) تكون بمعنى الواو"[8] .

---

[1] إكمال المعلم بفوائد مسلم : 590/2 .

[2] ينظر : أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: 77 .

[3] ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري : 41/2 .

[4] صحيح مسلم : 3 / 1634 ، حديث (2065) .

[5] الديباج : 5 / 114 .

[6] صحيح مسلم : 4 / 2073 ، حديث (2698) .

[7] الديباج : 6 / 55 .

[8] المُفهم لما أشكلَ من تلخيص كتاب مُسْلم : 24/7 .

يتضحُ مما تقدّمَ أنَّ السيوطيَّ لم يلتزم مذهباً نحويّاً بعينِهِ ، بل بدا انتخابياً ، يُوجّهُ المسألةَ بحسبِ ما يراهُ مناسباً للمعنى ، وملائماً للسياقِ ، ومهما يكنْ من شأن التضمينِ فإنّ لَهُ فائدةً هي أنّهُ يدلُّ بلفظٍ واحدٍ على معنى كلمتينِ .

ثانياً : الحذف :

ومن سنن العربيّةِ وأساليبها الحذفُ والاختصارُ[1] ، "ويعني أي نقص في الجملةِ النواة التوليدية الاسميّة أو الفعليّة ؛ لغرضٍ في المعنى ، وتبقى الجملةُ تحملُ معنى يحسنُ السكوت عليهِ ، وتحمل اسمها الذي كانَ لها قبلَ أن يجري عليها التحويل"[2] ، وتلجأ إليهِ العربُ في مواضعَ كثيرةٍ ، يقولُ سيبويهِ : "وما حذفَ في الكلامِ لكثرةِ استعمالِهم كثيرٌ"[3] ؛ وذلكَ لأغراض بلاغيّةٍ متعددةٍ ، وفوائد كثيرة[4] ، "وهو بابٌ دقيقُ المسلكِ ، لطيفُ المأخذِ ، عجيبُ الأمرِ ، شبيهٌ بالسحرِ ، فإنّكَ ترى بهِ تركَ الذكرِ أفصحَ من الذكرِ ، والصمتَ عن الإفادةِ أزيدَ للإفادةِ ، وتجدك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبن ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر"[5] ، ومن أنواع الحذف التي أشار إليها السيوطيّ :

1 – حذف الأسماء :

أ– حذف المبتدإ :

أجازَ النحويّونَ قاطبةً أن يُحذفَ المبتدأُ إذا عُلِمَ مكانُهُ ، وعَرفَ المخاطَبُ أنَّ في الكلامِ دليلاً عليهِ ، قالَ سيبويهِ في ذلكَ : "هذا ما يكونُ المبتدأ فيهِ مضمراً ، ويكونُ المبني عليهِ مظهراً ، وذلكَ أنّكَ رأيتَ صورةَ شخصٍ فصارَ آيةً لكَ على معرفةِ الشخصِ ، فقلتَ : عبد الله وربّي ، كأنّكَ قلتَ : ذاكَ عبد الله أو هذا عبد الله ، أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوتِ فصارَ آيةً لكَ على معرفتِهِ ، فقلتَ : زيدٌ وربّي"[6] .

ويُفهَمُ من كلامِ سيبويهِ أنَّ السمعَ والبصرَ علامتانِ دالتانِ على المحذوفِ ، فبالبصرِ تعرفُ الإشارة إلى الجثثِ ، وبالسمعِ تميّزُ صوتاً من صوتٍ ، ومثلُ هذا الحذفِ في الحديثِ كثيرٌ، من

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها – أحمد بن فارس : 205 .

[2] في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) – خليل أحمد عمايرة : 134 .

[3] الكتاب : 130/2 .

[4] البُرهان في علوم القرآن : 119/3–120 .

[5] دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجانيّ : 162 .

[6] الكتاب : 279/1 ، وينظر : معاني القرآن – الفرّاء : 296/1 ، 243/2 ، ومعاني القرآن– الأخفش : 1/ 49 ، والمقتضب : 149/4 ، والخصائص : 364/2 .

ذلكَ ما جاءَ في حديثِ أبي قتادة ﷺ:((رَجلٌ أتى النبيَّ ﷺ فقالَ: كيفَ تصومُ ؟))[1] قالَ السيوطيُّ : " كذا في معظمِ النسخِ ، ويُقرأ رجلٌ بالرفعِ على أنّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوف ،أي الشأن والأمر، قال: وقد أصلحَ في بعضِ النسخِ أنَّ رجلاً "[2] ، جاءَ المبتدأُ نكرةً محضةً لا يصحُّ الابتداء بها كما هو معلومٌ من قواعدِ النحويّينَ[3] ، فألجأهُ هذا إلى تقديرِ المبتدإِ ضمير الشأن.

ب- حذف الخبر:

وكما حُذِفَ المبتدأُ حُذِفَ الخبرُ في مواطنَ كثيرةٍ ، وذلكَ إذا عُلِمَ مكانُ الحذفِ ، وكثيراً ما أشارَ إلى هذه المواطن النحاةُ في كتبهم[4] ، ومن أمثلةِ ذلكَ قولُهُ تعالى : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (الطلاق: 4) فقولُهُ: عدتهُنَّ مبتدأ خبرُهُ ثلاثةُ أشهرٍ، وقولُهُ (اللائي لم يحضنَ) مبتدأ حُذِفَ خبرُهُ ، والتقدير : واللائي لم يحضنَ كذلكَ أي فعدتهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ[5] ، وهذا الحذفُ قد مرَّ عليهِ السيوطيُّ ، ففي قولِهِ ﷺ : ((وَمَنِ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةً لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلاَّ قِلَّةً وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ فَاجِرَةٍ...))[6] ، ذهبَ إلى أنَّ هذا المبتدأ ليسَ لَهُ خبرٌ ، فقالَ : "ومن حلفَ على يمين صبر كاذبة كذا وقعَ في الأصولِ وفيهِ حذفٌ ، ونقلَ عن القاضي عياض أنّهُ لم يأتِ في الحديث هنا الخبر عن هذا الحالفِ إلا أن يعطفَ على قولِهِ ومن ادعى إلى آخرِهِ أي وكذلكَ مَنْ حلفَ على يمين صبر فهو مثلُهُ"[7] .

ج- حذف الفاعل :

يرى النحويّونَ أنَّ الفاعلَ عمدةٌ لا يجوزُ حذفُهُ، قالَ المبرّدُ : " إنَّ الفعلَ لا يكونُ إلاّ بفاعلٍ"[8]،

---

[1] صحيح مسلم : 2 / 818 ، حديث (1162) ، والرواية بالرفع .

[2] الديباج : 3 / 249 .

[3] ينظر : شرح المفصّل : 85/1 – 86 ، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى - ابن هشام الأنصاريّ : 117 – 118 ، وشرح شذور الذهب – ابن هشام أيضاً : 168 – 170 .

[4] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : 1/ 282 ، والأصول في النحو – ابن السّراج : 75/1 ، ومُغني اللبيب: 629/2 – 630 .

[5] ينظر : شرح ألفية ابن مالك – ابن عقيل : 1 / 246 .

[6] صحيح مسلم : 104/1 ، حديث (110) . الصبر : الحَبْس ، ويمين الصبر: هى التى يلزمُ بها صاحبها ويحبسُ عليها.

[7] الديباج : 1 / 125 ، وينظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار : 2 / 401 .

[8] المقتضب : 1/ 19 ، وينظر : الخصائص : 370/2 – 371 ، ومُغني اللبيب : 608/2 .

غيرَ أنَّ الكسائيَّ أجازَ أنْ يُحذفَ الفاعلُ ، وتبعَهُ في هذا كلٌّ من ابنِ السيد البطليوسيّ (ت521هـ) ، وابن مالك (ت672هـ) ، أمّا الكسائيُّ فأجازَهُ من دونِ قيدٍ وشرطٍ[1] ، وأمّا ابنُ السيدِ فذكرَ أنَّ العرب حذفوا الفاعلَ من دونِ أنْ يقيموا شيئاً مقامَهُ ، وإنّما حذفوهُ اتكالاً على فهمِ السامعِ[2] ، وهو مذهبُ الكسائيّ وإنْ لم يصرّحْ بهِ ؛ لأنّهُ لا يحذفُ أحد شيئاً إلا بعدَ وجودِ الدليلِ ، في حينَ شرطَ ابنُ مالكٍ أنْ يكونَ الفاعلُ مقدّراً من اسمِ فاعلِ الفعلِ ، ومسبوقاً بنفي أو نهي[3] ، وإذا ما حُذِفَ الفاعلُ قالَ الذين منعوا حذفَهُ : إنّهُ مضمرٌ وليسَ بمحذوفٍ ، كما نجدُ ذلكَ عندَ الزمخشريّ (ت538هـ) في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾(البقرة: 259) ،فهو يرى أنَّ الفاعلَ هنا مضمرٌ لا محذوفٌ ، والتقديرُ : فلما تبيّنَ لَهُ ما أشكلَ عليه[4] ، ولكنَّ هذا الرأي يردّهُ أنَّ هذا إضمارٌ قبلَ الذكرِ[5] .

وجاءَ في صحيح مسلم حديثانِ صحيحانِ فيهما حذفٌ للفاعل وإضمارٌ لَهُ ، وقد أخذَ السيوطيُّ برأي الكسائيّ ومَنْ وافقَهُ ، وذلكَ حينَ عرضَ لهذينِ الحديثينِ ، أمّا أحدُهما فهو: ((كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصلّي الظهرَ بالهاجرةِ ، والعصرَ والشمسُ نقيةٌ والمغربَ إذا وجبت))[6] ، فقال مُعلّقاً :" إذا وجبت أي غابتِ الشمسُ والوجوبُ:السقوطُ ، وحذفَ ذكر الشمسِ للعلمِ بها كقولِهِ تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (سورة ص:32)"[7] ، وأمّا الحديثُ الآخرُ فقولُ رسولِ اللهِ ﷺ :((كلُّ مصوّرٍ في النارِ يَجعلُ لَهُ بكلّ صورةٍ صوّرَها نفساً فتعذّبُهُ في جهنّمَ))[8] ، قالَ السيوطيُّ : "كلُّ مصوّرٍ في النارِ يَجعلُ لَهُ بفتحِ الياءِ ، والفاعلُ ضميرُ اللهِ تعالى للعلمِ بِهِ "[9] ، وإذا ما ثبتَ هذا الموضعُ ،أي حذفُ الفاعلِ معَ المواضعِ التي ذكرَها بعضُ المُحدثين[10] ، كانَ الأخذُ برأي مَنْ أجازَ الحذفَ أولى من غيرِهِ .

---

[1] ينظر : شرح المفصّل : 77/1 .

[2] ينظر : الاقتضاب : 278/2 .

[3] ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : 188 .

[4] ينظر : الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : 1/ 308.

[5] ينظر : الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون – السمين الحلبيّ : 1 /628 .

[6] صحيح مسلم : 446/1 ، حديث (646) .

[7] الديباج : 2 / 289 , وينظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج – محيي الدين النوويّ : 145/5.

[8] صحيح مسلم : 1671/3 ، حديث (2110) ، وهو بفتح الياء في (يَجعل) .

[9] الديباج : 5 / 152 ، وينظر : البحث النحويّ واللغويّ عند الإمام النوويّ – سعد صالح أحمد : 228 .

[10] ينظر : التأويل النحويّ في القرآن الكريم : 232، وما بعدها .

د- حذف الحال:

أشارَ ابنُ جني إلى أنَّ حذفَ الحالِ لا يحسنُ ؛ لأنَّ الغرضَ من الحالِ إنّما هو توكيدُ الخبرِ ، وما كانَ الغرض مِنْهُ التوكيد فليسَ الحذفُ لائقاً بهِ كأنّهُ نقضٌ للغرضِ ، أما ما جاءَ من قولِهِ تعالى:﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (البقرة:185) ، فإنّما جازَ ؛ لأنَّ الدلالةَ دلّت عليهِ من إجماعٍ وسُنّةٍ ، وغير هذا لا يجوزُ[1] ، وإذا كانَ هذا هو رأي ابنِ جني في المنعِ فإنّ ابنَ هشامٍ قد أجازَ حذفَ الحالِ ، لكنّهُ شرطَ لهذا الجوازِ أن يكونَ الحالُ قولاً أغنى عَنْهُ المقولُ كقولِهِ تعالى:﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة:127)[2] ، ولكنَّ السيوطيَّ لم يأخذْ بهذا الرأي فقدّرَ حالاً محذوفةً من الكلامِ من دونِ أنْ يشيرَ إلى أنَّ هذا جائزٌ أو غيرُ جائزٍ ، قالَ ذلكَ وهو يشرحُ قولَ أنسٍ ﷺ : ((أخّرَ رسولُ اللهِ ﷺ العشاءَ ذاتَ ليلةٍ إلى شطرِ الليلِ ، وكادَ يذهبُ شطرَ الليلِ ثُمَّ جاءَ فقالَ : إنَّ الناسَ قد صلّوا وناموا وإنّكم لم تزالوا في صلاةٍ ما انتظرتم الصلاةَ ، قالَ أنسٌ : كأنّي أنظرُ إلى وبيصِ خاتمِهِ من فضةٍ ورفعَ إصبعَهُ اليسرى بالخنصر))[3] ، قالَ: "وبيص بالموحدةِ والمهملةِ : البريقُ واللمعانُ ، خاتمه بكسر التاء وفتحها ، ورفعَ إصبعَهُ أي أنس بالخنصرِ أي مُشيراً بها"[4] ، يتضحُ من هذا الحديثِ معَ ما ساقَهُ ابنُ جني أنّهُ يجوزُ أنْ يُحذَفَ الحالُ إذا دلَّ عليهِ دليلٌ وإنْ لم يكنِ الحالُ مقولاً أغنى عن القولِ .

هـ- حذف المضافِ وإقامة المضاف إليهِ مقامَهُ :

يرى النحويّونَ أنّهُ يجوزُ حذفُ المضاف لقيام قرينة تدلّ عليهِ ، وإقامةُ المضاف إليهِ مقامه فيعرب بإعرابهِ كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ (البقرة : 93) ، أي حُبَّ العجلِ ، وكقولِهِ تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (التوبة : 19) ، السقايةُ : مصدرٌ كالسعايةِ والحمايةِ ، وهو على الحذفِ ، أي : أجعلتم صاحبَ سقايةِ الحاجِّ مثلَ مَنْ آمنَ بالله ، وجاهدَ في سبيله ؟ ويصحُّ أنْ يقدّرَ الحذفُ في (مَنْ آمنَ) أي : أجعلتم عملَ سقي الحاجِّ كعملِ مَنْ آمَنَ ؟، قالَ السمينُ الحلبيُّ (ت 756هـ) : "لا بُدَّ من حذفِ مضافٍ : إمّا من الأولِ ، وإمّا من الثاني ليتصادقَ المجعولانِ ، والتقديرُ : أجعلتم أهلَ سقايةِ الحاجِّ وعمارةَ المسجدِ الحرامِ كمَنْ آمَنَ ، أو أجعلتم السقايةَ والعمارةَ كإيمانِ مَنْ آمَنَ ، أو

---

[1] ينظر : الخصائص : 2 /380 – 381 .

[2] ينظر : مغني اللبيب : 2 /259 .

[3] صحيح مسلم : 1 /443 ، حديث (640) .

[4] الديباج : 2 / 284 ، وينظر : المنهاج : 5 /140 .

كعملِ مَنْ آمَنَ"[1] ، وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليهِ على جرّهِ والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابل لَهُ كقولِه تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ (الأنفال: 67) ، في قراءة من جرّ الآخرة ، والتقدير: والله يريد باقي الآخرة ، ومنهم من يقدّرهُ: واللهُ يريدُ عرضَ الآخرة[2] ، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظِ به ، والأول أولى[3]، ولدى تناولِ السيوطيّ الحديث المروي عن أنسٍ ﷺ عن زيد بنِ ثابتٍ ﷺ قالَ : ((تسحّرنا معَ رسولِ اللهِ ﷺ ، ثم قُمنا إلى الصلاةِ ، قلتُ : كم كانَ قدر ما بينهما ؟ قالَ: خمسينَ آية)) [4] ، بيّنَ أنَّ قولَهُ : (خمسينَ آية) كذا الرواية بالياءِ لا بالواو ، "وهو على حذفِ المضافِ ، وإبقاء المضاف إليهِ مخفوضاً ، وهو شاذٌّ ، لكن سوّغَهُ دلالةُ السؤالِ المتقدّم"[5] ؛ لأنّهُ لمّا قالَ : كم كانَ قدر ما بينهما ؟ فقالَ : خمسينَ ، كأنّهُ قالَ : قَدر خمسين ، فحذفَ : قدر، وبقي ما بعدَهُ مخفوضاً على حالِهِ مَعَهُ .

2 – حذف التراكيب :

أ– حذف كانَ واسمها :

ذهبَ سيبويه والزمخشريّ وابنُ يعيش وابنُ هشام الأنصاريّ وغيرُهم من النحويينَ إلى جوازِ حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها ، وشرطهُ عندهم أن يتقدّمها (إنْ) أو (لو) الشرطيتانِ ، فالأولُ كقولِهم: الناسُ مجزيونَ بأعمالِهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّاً فشرٌّ ، والمرءُ مقتولٌ بما قتلَ إنْ خنجراً ، وتقدير هذا : إنْ كانَ خيراً فجزاؤهُ خيرٌ ، وإنْ كانَ شرّاً فجزاؤهُ شرٌّ ، وإنْ كانَ ما قتلَ بهِ خنجراً فما يقتلُ بهِ خنجرٌ ، والثاني كقولِ النبيّ ﷺ: ((الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ))[6] ، والتقدير : ولو كانَ الملتمَسُ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ[7] .

وأشارَ السيوطيُّ إلى ذلكَ وهو يشرحُ الحديثَ : ((من اقتطعَ حقَّ امرئ مسلمٍ بيمينِهِ فقَدْ أوجبَ اللهُ لَهُ النارَ وحرّمَ عليهِ الجنّةَ ، فقالَ رجلٌ : وإنْ كانَ شيئاً يسيراً يا رسولَ اللهِ ، قالَ: وإنْ قضيباً مِنْ أراكٍ))[8] ،فأوضحَ أنَّ في (قضيب) روايتينِ ، روايةٌ بالرفعِ وروايةٌ بالنصبِ ، يقول: "وإنْ قضيباً بالنصبِ على أنّهُ خبرُ كانَ المحذوفة أو مفعول اقتطع محذوفاً ، وفي أكثرِ

---

[1] الدرّ المصون : 3 /454 .

[2] ينظر : التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء العكبري : 413/2 .

[3] ينظر : شرح ابن عقيل : 78-76/3 .

[4] صحيح مسلم : 2 / 771 ، حديث (1097) .

[5] الديباج : 3 / 197 ، وينظر : المُفهم : 156/3 .

[6] صحيح البخاريّ– محمّد بن إسماعيل البخاريّ : 1973/5 ، حديث (4842) .

[7] ينظر : الكتاب : 130/3 ، وشرح المفصّل : 93/2 – 98 ، وشرح شذور الذهب : 175 – 176 .

[8] صحيح مسلم : 122/1 ، حديث (137) .

الأصولِ بالرفعِ "[1] ، فـ (قضيباً) يحتملُ النصب على أنّهُ خبرُ كانَ المحذوفة هي واسمها ، ويحتملُ أنّهُ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره : وإن اقتطعَ قضيباً ،والراجحُ أنّهُ خبرُ كانَ؛ لأنَّ هذا موضعٌ قد كَثُرَ فيه الحذفُ ، ولأنَّ (كانَ) قد صُرِّحَ بها في الحديثِ نفسِهِ عندَ قولِهِ : وإنْ كانَ شيئاً يسيراً ، وتقديرُهُ: وإنْ كانَ المقتطعُ شيئاً يسيراً ، فكانَ الجوابُ : وإنْ كانَ المقتطعُ قضيباً من أراك ، وهناكَ موضعٌ آخرُ حُذفت فيهِ كانَ معَ اسمِها وردَ في الشعرِ، وجاءَ في الحديثِ كذلكَ ، أمّا الذي جاءَ في الشعرِ فهو ما أنشدَهُ سيبويهِ :

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفرٍ فَإنَّ قومي لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

على أنّ (أمّا) مركبة من (إنْ) و (ما) ضمت الأولى إلى الأخيرةِ ، ثم لزمت (ما) عوضاً من ذهابِ الفعلِ ، وأصلُ الكلامِ : لأن كنت ذا نفرٍ افتخرتَ[3] ،والمرادُ بالضبعِ–هنا: السنةُ المُجْدبةُ ، وقد جاءَ في الحديثِ ما يعضدُ هذا الاستعمال ويقوّيه ، ففي الحديثِ : ((كانَ عبدُ اللهِ بنُ عمر إذا سُئِلَ عن ذلكَ أمّا أنتَ طلقتَ امرأتكَ مرّةً أو مرتينِ ؛ فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمرني بهذا ،وإنْ كنتَ طلقتها ثلاثاً فقد حرمت عليكَ حتى تنكحَ زوجاً غيرَكَ))[4] أي: أمّا إنْ كنتَ فحذفوا الفعل الذي يلي (إن) وجعلوا (ما) عوضاً عن الفعلِ ، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (ما) وجاءوا بأنتَ مكانَ العلامةِ في (كنت) ، أي : حُذِفَتْ (كان)، وعُوِّضَتْ (ما)، ولذا لم يُجْمَعْ بينهما، وانفصلَ الضميرُ، وصارتْ (ما) رافعةً له ، ناصبةً للخبر، بحقِّ العوضيّة ، ويدلُّ عليهِ بعدَهُ وهو قولُهُ : وإنْ كنتَ طلقتها ثلاثاً فقد حرمت عليكَ .

ب – حذف جواب (لو) :

بيّنَ ابنُ قتيبةَ الدينوريّ (ت276هـ) أنَّ جوابَ (لو) يُحذَفُ اختصاراً ؛ لعلمِ المخاطبِ بهِ، كقولهم : لو رأيتَ فلاناً والسياط تأخذُ منه[5] ، وذكرَ أبو حيان الأندلسيّ (ت 745هـ) أنَّ حذفَ جواب (لو) "جائزٌ فصيحٌ" ، "وأنَّ حذفَهُ أبلغُ من ذكرِهِ وأهيب"[6] ، وهو حذفٌ يشيعُ في التنزيلِ العزيزِ في مواضعَ كثيرةٍ،فقد ذكرَ السمينُ الحلبيُّ أنَّ حذفَهُ "شائعٌ مستفيضٌ" في القرآنِ الكريمِ[1] ، كقوله تعالى :﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: 27)، وقوله تعالى:﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ

---

[1] الديباج : 1 / 150 .

[2] البيت العباس بن مرداس في ديوانهِ : 128 .

[3] ينظر : الكتاب : 148/1 ، والخصائص : 382/2–383 ، وشرح المفصّل : 132/8–133 .

[4] صحيح مسلم : 2 / 1093 ، حديث (1471) .

[5] ينظر : تأويل مُشكل القرآن : 214 .

[6] البحر المحيط : 185/4 ، وينظر : التأويل النحويّ في القرآن الكريم : 635 .

[1] الدرّ المصون : 429/1 .

فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ (الأنعام: 93) ، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ (الرعد: 31) ، وهذا الحذفُ أفخمُ وأعظمُ ؛ لأنَّ خاطرَ المخاطب على هذا التقديرِ يذهبُ إلى كلِّ ضربٍ من الوعيدِ ، قالَ ابنُ الجوزي (ت 597هـ) عندَ تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ (البقرة: 165): "وجواب لو محذوف ؛ لأنّه أفخم لذهاب المتوعد إلى كلِّ ضربٍ من الوعيد"[2] ، وعندَ تناولِ السيوطي الحديثَ المروي عن عبد الله بن الصامت ﷺ عن أبي ذر ﷺ : ((... فبينا أهل مكة في ليلةٍ قمراء إضحيان ؛ إذ ضربَ على أصمختهم ، فما يطوفُ بالبيتِ أحدٌ ، وامرأتانِ منهم تدعوانِ اسافاً ونائلةً ،قالَ : فأتتا عليَّ في طوافِهما، فقلت : أنكحا أحدهما الآخر ، قالَ : فما تناهتا عن قولِهما ، قال : فأتتا عليَّ ، فقلت : هُنَّ مثل الخشبةِ- غيرَ أنّي لا أكني – فانطلقتا تولولانِ ، وتقولانِ : لو كانَ هاهنا أحدٌ من أنفارِنا ! قالَ : فاستقبلهما رسولُ اللهِ ﷺ))[3] ، قالَ السيوطيُّ : "وجوابُ لو محذوفٌ أي لانتصرَ لنا"[4].

3 – حذف الحروف العاملة :

أ- حذف حروف الجرّ :

من قواعدِ النحاةِ أنّهُ يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَ (أنْ) الناصبةِ للفعلِ ،و(أنَّ) الناصبةِ للاسمِ ، نحو: أنا راغبٌ في أنْ ألقاكَ ، ولو قلتَ أنا راغبٌ أنْ ألقاكَ لكانَ جائزاً ، وأنا حريصٌ في أنْ تحسنَ إليّ ، ولو قلتَ أنّكَ تحسنُ إليّ لكانَ جائزاً أيضاً[5] ، معَ هذا قد كَثُرَ عن العربِ كذلكَ حذف حرفِ الجرِّ معَ الاسمِ الصريحِ ، وشملَ هذا الحذفُ مختلفَ حروفِ الجرِّ ، فلم يقتصرْ على حرفٍ دونَ حرفٍ ، ولم يكنْ هذا الحذفُ مقصوراً على الشعرِ وحدَهُ حتى يقالَ : إنّهُ ضرورةٌ شعريّةٌ ، بل جاءَ مِنْهُ جملة صالحة في القرآنِ الكريمِ وفي كلامِ العربِ ، فمِن القرآنِ الكريمِ قولُهُ تعالى :﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الأعراف :16) ، والمعنى فيهِ على صراطِكَ ، أي أنَّ

---

[2] زاد المسير في علم التفسير : 170/1 .

[3] صحيح مسلم : 4 / 1919 ، حديث (2473) .

[4] الديباج : 5 / 441 .

[5] ينظر : معاني القرآن – الأخفش : 144/1 ، وشرح المفصّل : 51/8 ، ومُغني اللبيب : 640/2.

المحذوف هو (على)[1] ، وحذف حرف الجر (مِنْ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف: 155) ، ومثله من الشعرِ قول الشاعرِ :

مِنّا الذي اختيرَ الرجالَ سَماحةً وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ[2]

وكذلكَ حذف (الباء)[3] ، وحذف (في) أيضاً[4] ، وغير هذهِ الحروفِ ممّا حذفَ كثيرٌ[5] ، غيرَ أنَّ هذا الحذفَ ليس بقياسي ، فلا يجوزُ أنْ يقالَ : ذهبتُ السوقَ ، والمرادُ إلى السوقِ ، لأنَّ حرفَ الجرِّ عاملٌ ضعيفٌ[6] .

وممّا ذكرَهُ السيوطيُّ على أنّهُ حذفٌ لحرفِ الجرِّ ما جاءَ في حديثِ أنسٍ ﷺ : ((مرَّ بجنازةٍ فأثنيَ عليها خيراً فقالَ نبيُّ اللهِ ﷺ : وجبت وجبت وجبت ، ومرَّ بجنازة فأثنيَ عليها شرّاً فقالَ نبيُّ اللهِ ﷺ : وجبت وجبت وجبت))[7] ، يقولُ السيوطيُّ : " فأثنيَ عليها خيراً بالنصبِ على نزعِ الجارِّ ، وبالرفعِ نائب الفاعل ، وكذا فأثنيَ عليها شرّاً رويَ بالوجهينِ "[8] ، فهو يذهبُ إلى أنَّ خيراً وشرّاً منصوبانِ على نزعِ الخافضِ ، أو أنَّ كلّاً منهما مرفوعٌ على أنّهُ نائبُ فاعل ، والراجحُ أنّهما صفتانِ لموصوفٍ محذوفٍ ، والأصلُ فأثنيَ عليها ثناءً خيراً ، وأثنيَ عليها ثناءً شرّاً ، والجارُّ والمجرورُ أقيما مقامَ الفاعلِ لمّا حُذِفَ .

ب – حذف ضمير الشأن مع إنَّ :

ضمير الشأن: ويطلق عليه ضمير الأمر وضمير القصة وضمير الحكاية إلى آخر هذه الأسماء التي أطلقها عليه النحاة ، وهذا الضميرُ يكونُ مذكراً ومؤنثاً ، وهو ضمير غير شخصي، أي لا يدلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب، وإنّما يدلّ على معنى الشأن أو الأمر أو القصة ويقع في صدر الجملة، ويكون مبتدأ لها، وتكون الجملة مفسرة لَهُ وتقع خبراً عنه[9] ، وجاءت (إنّ) مقرونةً بضميرِ الشأنِ في القرآنِ الكريمِ ، وأشعارِ العربِ ، فمن ذلكَ قولُ اللهِ تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ (طه:74) ، وقولُهُ :﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج:46) ، ومن شعرِ العربِ قولُ الأخطلِ :

---

[1] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : 375/1 ، ومعاني القرآن – الأخفش : 295/3 .

[2] ديوان الفرزدق : 516/2 ، وينظر : معاني القرآن – الفرّاء : 395/1 .

[3] ينظر : الكتاب : 219/2 ، ومعاني القرآن – الأخفش : 312/2 ، والمقتضب : 330/4.

[4] ينظر : الكتاب : 216/2 ، ومعاني القرآن – الفرّاء : 397/1 ، ومعاني القرآن – الأخفش : 480/2 .

[5] ينظر : الكتاب : 17/2 ، ومعاني القرآن – الفرّاء : 258/1 ، 295 ، ومجالس ثعلب : 588/1 .

[6] ينظر : الكتاب : 197/2 ، وشرح المفصّل : 81/5 .

[7] صحيح مسلم : 655/2 ، حديث (949) .

[8] الديباج : 3 /33 ، وينظر : المنهاج : 19/7 ، والبحث النحويّ واللغويّ عند الإمام النوويّ : 261 .

[9] ينظر : التطبيق النحوي – د. عبده الراجحي : 49 .

إنَّ مَنْ يدخل الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذراً وظباء[1]

والتقدير: إنَّ الشأنَ والقصةَ كذا وكذا .

وقَدْ عرّجَ السيوطيُّ على ضميرِ الشأنِ ، وذلكَ عندَ وقوفِهِ على قولِ الرسولِ ﷺ :((فإنَّ من يأجوج ومأجوج ألفاً ومنكم رجل))[2] ، فأشارَ إلى أنَّ ضبطَهُ في الأصولِ والرواياتِ برفعِ (ألف) و (رجل) ، فقال : "فإنَّ من يأجوج ومأجوج ألف كذا في الأصولِ بالرفعِ على تقدير ضمير الشأن أي فإنّهُ"[3] ، إنْ كانَ يعني أنَّ هذا جائزٌ في اللغةِ ففيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ ما ساقَهُ النحويّونَ من أدلّةٍ على حذفِ هذا الضميرِ لا يخلو من أمرينِ : أحدهما : أنَّ جزءاً من الشواهدِ دخلت فيها (إنَّ) على اسمِ الشرطِ (مَنْ) ، والشرطُ لَهُ الصدارةُ في الكلامِ ، وصلةُ هذا الشرطِ فعلٌ مضارعٌ ومفعولُهُ كما في بيتِ الأخطلِ ، ومثلُ هذا لا يجوزُ أن يُحذفَ مِنْهُ الضميرُ ؛ لئلا يُظنّ أنَّ (إنّ) دخلت على ما لَهُ الصدارةُ ، الأمر الآخر: هو أنَّ صلةَ اسمِ الشرطِ فعلٌ ماضٍ وجارٌّ ومجرورٌ ، والجارُّ والمجرورُ يصلحُ أنْ يكونَ صلةً من دونِ فعلٍ ، فلذلكَ جازَ حذفُ ضميرِ الشأنِ ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ ليسَ كالمفعولِ بهِ في صحّةِ الاستغناءِ بهِ عن غيرِهِ ، فإذا قيلَ : مَنْ في الدارِ أخوكَ ، أو مَنْ في الدارِ فاضربْهُ جازَ ، أمّا إذا قيلَ: مَنْ زيداً أخوكَ ، أو مَنْ زيداً فاضربْهُ فلا يجوزُ[4] .

4 – حذف الحروف غير العاملة :

أ– حذف همزةِ الاستفهام :

ذهبَ قومٌ من النحاة إلى أنَّ حذف همزةِ الاستفهام ؛ لأمن اللبس من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل أم المتصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها أم، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء: 22) ، وقَدْ أشارَ ابنُ هشامٍ إلى جوازِ حذفِ همزةِ الاستفهامِ سواء تقدّمت على (أم) أم لم تتقدمها[5] ، وكانَ للسيوطيِّ وقفةٌ عندَ حذفِ الهمزةِ ، ففي الحديث عن أبي هريرة ﷺ قالَ :((جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ ، فقالَ : هلكتُ يا رسولَ اللهِ ! قال : وما أهلكَ ؟ ... قالَ : فهل تجدُ ماتطعمُ ستينَ مسكيناً ؟ قالَ : لا ، قالَ : ثمَّ جلس ، فأتي النبي ﷺ بعرقٍ فيهِ تمرٌ ، فقالَ : تصدّقْ بهذا ، قالَ : أفقر منا ؟ فما بينَ لابَتيها أهل بيتٍ أحوج إليهِ منّا ، فضحكَ

---

[1] ديوان الأخطل : 376 .

[2] صحيح مسلم : 201/1 ، حديث (222) ، والرواية: (ألفاً) و (رجلٌ) .

[3] الديباج : 1 / 283 .

[4] ينظر : شواهد التوضيح : 205 – 207 .

[5] ينظر : مغني اللبيب : 12/1 .

النبيُّ ﷺ حتى بدَتْ أنيابُهُ ، ثُمَّ قالَ : اذهبْ فأطعمْهُ أهلَكَ))[1] ، ذكرَ السيوطيُّ أنَّ قولَهُ: أفقر منّا ؟ بالنصبِ على إضمارِ أتجدُ أو أتعطي ، ويصحُّ رفعُهُ على تقديرِ : أأحد أفقر منّا ، هو محذوف همزة الاستفهام ، ويجوزُ تقديرُهُ : أعلى أفقر منّا ؟ ، والمجرورُ متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: أنتصدّقُ بهِ على أحدٍ أفقر منّا ؟[2] .

ب – حذف النون في الفصل بينَ المتضايفينِ :

زعمَ كثيرٌ من النحويين أنّه لا يُفصلُ بينَ المتضايفينِ إلا في الشعر؛ لأنَّ المضاف إليهِ بمنزلة الجزءِ من المضاف ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم ، لا يفصل بينه وبينَ ما نزل منزلة الجزءِ منه ؛ وهذا رأي البصريين ، وهو رأي حسن؛ لأنَّ الفصلَ بينَ المتضايفينِ يُبعدُ المعنى عن الذهنِ ، ويحتاجُ إلى تفكير لفهمه ، ولا بُدَّ من قرينةٍ تدلّ على ذلك[3] ، وقد جاء في حديث نبويّ شريف الفصل بينَ المتضايفين ، وهو قولهُ ﷺ: ((هل أنتم تاركو لي أمرائي))[4] المروي عن عوف بنِ مالكٍ ﷺ ، وقد نبّهَ السيوطيُّ عليهِ فذكرَ أنَّ الروايةَ "في أكثرِ النسخِ تاركو بحذفِ النونِ"[5] ، وفي بعضها تاركونَ بالنونِ وهذا هو الأصلُ والأولُ صحيحٌ أيضاً وهي لغةٌ معروفةٌ وقد جاءت بها أحاديث كثيرةٌ ، ويُحتمل لحذفِها وجهانِ : أحدهما : أنْ يكونَ استطال الكلمة كما استطيلت كلمة الاسم الموصول ، كما قالَ تعالى : ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة:69) على أحدِ القولينِ، وكما قالَ الشاعرُ:

أبنـــــي كُليـــــبٍ إنَّ عَمّـــــيَّ اللـــــذا قـــــتلا الملـــــوكَ وفكَّكـــــا الأغـــــلالا[6]

والوجه الثاني : أن يكونَ (أمرائي) مضافاً ، وأقحمَ الجار والمجرور بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ ، ويكون هذا من نوع قراءة ابن عامر[7]: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام: 137) بنصبِ (أولادهم) وخفضِ (شركائهم) ففصلَ بينَ المضافِ

---

[1] صحيح مسلم : 2 / 781 ، حديث (1111) . وقوله: (ما بين لابتيها) : اللابة : الحَرّة ، وهي أرضٌ ذات حجارة سود بينَ جبلينِ ، أرادَ جانبي المدينة .

[2] ينظر : الديباج : 3 / 212 .

[3] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام الأنصاريّ : 3/ 177.

[4] صحيح مسلم : 3 / 1373 ، حديث (1753) .

[5] الديباج : 4 / 357 .

[6] البيت للأخطل في ديوانِهِ : 44 .

[7] ينظر : السبعة في القراءات – أبو بكر أحمد بن مُجاهد : 270 .

والمضافِ إليهِ بالمفعولِ[8] ، وأكثر ما يكونُ هذا النوع في الشعرِ ، وذكرَ العكبري (ت 616هـ) أنَّ الوجهَ تاركونَ ؛ لأنَّ الكلمةَ ليست مضافةً ، ثُمَّ قالَ : "والأشبهُ أنَّ حذفَها من غلطِ الرواةِ"[1] .

ثالثاً : الزيادة :

الزيادةُ : "دعوى وجودِ زياداتٍ في الصيغِ والتراكيبِ ، ودعوى الزيادةِ هذهِ هي الجانبُ المكملُ لدعوى الحذفِ ، فإنّها تبدأُ –بدورها– من الصورةِ الذهنيّةِ للنصّ ، وليسَ من النصّ نفسِهِ ... وعلى هذا تكونُ الزيادةُ مكملةً للحذفِ ، إذ في الحذفِ يزعمُ سقوط بعضِ المعمولاتِ في الغالبِ ، وفي الزيادةِ يدعى حذف بعضِ العواملِ حتى لا يضطر النحويّ إلى تقديرِ معمولاتِها"[2] ، وذكرَ الزركشيُّ أنَّ الزيادةَ في قصدِ النحويّينَ من جهةِ الإعرابِ لا من جهةِ المعنى[3] ، وهناكَ تحفّظٌ من القولِ بالزيادةِ ، وعلى ذلكَ كانوا يسمّونَها (التأكيد) أو (الصلة) أو (المقحم)[4] ، ولا سيما حينَ يتعلّقُ الأمرُ بالقرآنِ الكريمِ ، يقولُ السيوطيُّ : "إنَّ قولَنا : زائدٌ ليسَ المراد أنّهُ دخلَ لغيرِ معنى البتةَ بل زِيدَ لضربٍ من التأكيدِ ، والتأكيدُ معنى صحيح"[5] .

أ – زيادة الباءِ في الإيجابِ :

الباءُ ثلاثةُ أنواع : النوع الأول ما لا يحكمُ بزيادتِهِ ، والنوع الثاني ما يحكمُ عليهِ بالزيادةِ ، والنوع الثالث ما فيهِ خلافٌ ، والقسم الأول فيهِ تسعةُ أنواع : منها الباءُ التي تنوبُ منابَ واو الحالِ نحو : جاءَ زيدٌ بثيابِهِ ، والقسم الثاني الداخلة على الفاعلِ نحو : كفى باللهِ شهيداً ، وعلى المبتدإ نحو : بحسبِكَ دِرهمٌ ، أمّا القسمُ الثالثُ فهو موضوعُ البحثِ هنا ، وهو كلُّ باءٍ داخلة على معمولٍ ، وعاملهُ يمكنُ أن يتعدّى عليهِ بنفسِهِ من غيرِ وساطةِ حرفٍ[6] ، كقولِهِ تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: 6)، ويبدو أنَّ البصريّينَ هم الذينَ لم يجيزوا هذه الزيادةَ[7] ، وأمّا الكوفيّونَ فرأوا أنَّ زيادتَها جائزةٌ بلا تأويل[8] ، وكذلكَ قالَ بزيادتِها أبو زيدٍ والأخفشُ من

---

[8] المُفهم : 552/3 .

[1] إعراب الحديث النبويّ : 291 .

[2] أصول التفكير النحويّ : 306–307 .

[3] ينظر : البُرهان في علوم القرآن :81/3 .

[4] م. ن : 79/3–80 .

[5] الأشباه والنظائر في النحو : 204/1 .

[6] ينظر : الاقتضاب : 295/2 ، ومُغني اللبيب : 106/1 .

[7] ينظر : المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – ابن جني 89/2 ، وشرح المفصّل : 23/8 .

[8] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : 8/2 ، والصاحبي : 69 .

البصريّينَ[1] ، وقد زيدت الباءُ في شيءٍ من هذهِ المواضعِ ؛ لأنّهُ لا يظهرُ لها أثرٌ لفظيٌّ ، ولأنّها مسبوقةٌ بنفي[2] .

وقَدْ أخذَ السيوطيُّ برأي القائلينَ بالزيادةِ ، فحكمَ على (باء) وردت في حديثٍ واحدٍ في صحيح مسلم بالزيادةِ ، ففي الحديثِ : ((مرَّ رسولُ اللهِ ﷺ على قبرينِ فقالَ : أما إنّهما ليُعذّبانِ ، وما يعذّبانِ في كبيرٍ، أمّا أحدُهما فكانَ يمشي بالنميمةِ ، وأمّا الآخرُ فكانَ لا يستترُ من بولِهِ ، قالَ : فدعا بعسيبٍ رطبٍ فشقّهُ باثنينِ))[3] ، قالَ السيوطيُّ معقّباً على قولِهِ ﷺ : (فشقّهُ باثنينِ): "الباءُ زائدةٌ للتأكيدِ ، واثنينِ نصب على الحالِ "[4] .

ب – زيادة الفاء :

تأتي الفاءُ على ثلاثةِ أضرب ، الضرب الأول أنْ تكونَ عاطفةً متبعةً ، والضرب الثاني أنْ تكونَ متبعةً لا غير ، والضرب الثالث أنْ تكونَ زائدةً دخولها كخروجها ، وهذا هو المعنيّ هنا[5] ،ولم يقلْ بهذا النوعِ كلُّ النحويينَ بلْ قالَ بهِ جماعةٌ منهم كالأخفشِ والمازنيّ وقطرب[6]، وجعلوا من ذلكَ قولَهُ تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ (طه:128) ، وقولَهُ تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ (المؤمنون:68) ، وقولَهم : أخوكَ فوجدَ ، وأخوكَ فجهدَ ، وهم يعنونَ أخوكَ وجدَ وجهدَ ، وقول الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهم وأكرومةُ الحَيّينِ خِلْوٌ كما هِيا[7]

هذا هو مذهبُ الأخفش[8] ، وسيبويه لا يرى هذه الزيادةَ بلْ يجعلُ الأولَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ، أي هذا أخوكَ فوجدَ وفجهدَ ، وفي البيتِ : وقائلة هؤلاءِ خولان[9] ، وقد ذهبَ السيوطيُّ إلى زيادةِ الفاءِ في أثناءِ شرحِهِ الحديث : ((أمّا أهلُ النارِ الّذينَ هُم أهلها فإنّهم لا يموتونَ فيها ولا يَحْيَوْنَ))[10] ، فقالَ : " أمّا أهلُ النارِ في أكثرِ النسخِ أهل النار بحذفِ أمّا ،

---

[1] ينظر: النوادر في اللغة– أبو زيد الأنصاريّ : 33 ، ومعاني القرآن – الأخفش : 161/1 – 162 .

[2] ينظر: معاني القرآن– الفرّاء : 8/2 ، 222 ، 299 ، 56/3 – 57 .

[3] صحيح مسلم : 241/1 ، حديث (292) .

[4] الديباج : 2 / 65 .

[5] ينظر : شرح المفصّل : 95/8 ، ومغني اللبيب : 161/1 .

[6] ينظر : شرح المفصّل : 95/8 .

[7] البيت في : الكتاب : 70/1 ، ومعاني القرآن– الأخفش: 76/1 ،81 ، وشرح المفصّل: 95/8 ، ولا يعرف قائلهُ . وخولان : اسم قبيلة من مذحج باليمن .

[8] ينظر : معاني القرآن – الأخفش : 34/1 ، 124 – 125،141 ، 222 ، والصاحبي : 72 .

[9] ينظر : الكتاب : 69/1 – 70 .

[10] صحيح مسلم : 172/1 ، حديث (185) ، والرواية فيه : أمّا .

فالفاءُ في (فإنّهم) زائدةٌ"[1] ، فالحديثُ فيهِ روايتانِ : روايةٌ تثبتُ أمّا وروايةٌ تحذفُها ، والكلامُ هنا على الروايةِ التي تحذفُها ؛ لأنَّ (الفاءَ) في (فإنّهم) ثابتةٌ في كلتا الروايتينِ ، ولعلَّ ما دعا إلى زيادةِ الفاءِ هنا الاسم الموصول (الذي) فإنّهُ شبيهٌ باسمِ الشرطِ (مَنْ) كما قالَ تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (الجمعة : 8) ، فدخلتِ (الفاءُ) لمّا جاءَ الاسمُ الموصولُ .

وقَدْ أجازَ جماعةٌ من النحويّينَ دخولَ الفاءِ على خبرِ المبتدإِ إذا كانَ أمراً أو نهياً نحو : زيداً فاضربْهُ ، وزيداً فلا تضربْهُ[2] ، وهذا الحديثُ مخالفٌ لأصلِهم ، فإنّهُ لا أمر ولا نهي بلْ هو خبرٌ محضٌ .

ج – زيادة (ما) :

وردتْ (ما) زائدةً في كلامِ العربِ في مواضعَ كثيرةٍ أشارَ إليها النحويّونَ في كتبِهم ، ومن الأمثلةِ التي ذكروها قولُهُ تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء:155) ،وقولُهُ تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون :40) ، وغيرها من الآيات[3] ، و(ما) الزائدةُ نوعانِ: كافّةٌ وغيرُ كافّةٍ[4] ، ومن هذه التي وردت زائدةً في الحديثِ ما جاءَ في قولِهِ ﷺ لصحابته رضوان الله عليهم أجمعين : ((مالَكُم ولمجالسِ الصعداتِ ، اجتنبوا مجالسَ الصعداتِ ، فقالوا: إنّما قعدنا لغيرِ ما بأسٍ))[5] ، فقالَ السيوطيُّ معقّباً على هذا الحديثِ : "لغيرِ ما بأسٍ : ما زائدة"[6] ، وما هذهِ زائدةٌ غير كافّةٍ وغير عوضٍ[7] .

د – زيادة (لا) :

أمّا القولُ بزيادةِ (لا) فهو ما أشارَ إليهِ السيوطيُّ في شرحِهِ الحديثَ المروي عن عائشةﷺ: ((... قالتِ الثانيةُ : زوجي لا أبثُّ خبرَهُ ، إنّي أخافُ أن لا أذرَهُ ، إنْ اذكرْهُ أذكرْ عجرَهُ وبجرَهُ))[8] ، ذكرَ أنَّ (لا) التي في قولِها أنْ (لا أذرَهُ) زائدة أي إنّي أخافُ أنْ يطلقني فأذرَهُ ، كما زيدت في قولِهِ تعالى : ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف : 12) ، ويحتملُ أنَّ الهاءَ عائدةٌ على خبرِهِ ، فالمعنى أنَّ خبرَهُ طويلٌ إنْ شرعتُ في تفصيلِهِ لا أقدر على إتمامهِ لكثرتِهِ[9] ، ووقعَ في روايةِ الزبيرِ : "زوجي مَنْ لا أذكرهُ ولا أبثّ خبرَهُ" ، فهي إنْ فارقتهُ لا تقدرُ على تركِهِ

---

[1] الديباج : 1 / 342 .
[2] ينظر : الجنى الداني : 127 ، ومُغني اللبيب : 165/1 .
[3] ينظر : الكتاب : 305/2 ، ومعاني القرآن – الفرّاء : 53/2 ، والمقتضب : 48/1 .
[4] ينظر : مُغني اللبيب : 306/1 .
[5] صحيح مسلم : 1704/4 ، حديث (2161) .
[6] الديباج : 5 / 187 ، وينظر : البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 219 .
[7] ينظر: مُغني اللبيب : 312/1 – 313 .
[8] صحيح مسلم : 4 / 1896 ، حديث (2448) .
[9] الديباج : 5 / 416 ، وينظر : المنهاج : 63/8 .

لعلاقتِها بهِ وأولادها مِنْهُ ، فاكتفت بالإشارةِ إلى أنَّ لَهُ معايبَ ؛ وفاء بما التزمتهُ من الصدقِ ، وسكتت عن تفسيرِها[1] .

هـ – زيادة النون :

ونبّهَ السيوطيُّ على الزيادةِ الحاصلةِ في اللفظةِ ، كما وجدنا ذلكَ لدى شرحِهِ الحديثَ المروي عن عبد الرحمن بن أبي بكر : ((... قالَ : وإنَّ أبا بكرٍ تعشّى عندَ النبيِّ ﷺ ، ثمَّ لبثَ حتى صُلِّيتِ العشاءُ ، ثمَّ رجعَ فلبثَ حتى نعسَ رسولُ اللهِ ﷺ فجاءَ بعدما مضى من الليلِ ما شاءَ اللهُ ، قالت لَهُ امرأتُهُ : ما حَبسَكَ عن أضيافِكَ ،أو قالت : ضيفِكَ ؟ قالَ : أو ما عشيتهم ؟ قالت : أبوا حتى تجيءَ فقد عرضوا عليهم ، فغلبوهم ، قال : فذهبت أنا فاختبأت ، وقال : يا غنثرُ ! فجدعَ وسبَّ ...))[2] ، إذ بيّنَ أنّ قولَهُ (يا غنثر) هو بضم الغينِ المعجمةِ ، وفتحِ الثاء المثلثةِ وضمها ، وهو : الجاهلُ ، مأخوذٌ من الغثارةِ ، وهي الجهلُ ، وقيلَ : من الغثرِ ، وهو : اللومُ ، وعلى هذينِ المعنيينِ فالنونُ زائدةٌ ، ونقلَ رأي مَنْ قالَ : إنَّ الغنثرَ ذبابٌ أزرقٌ شبهَهُ بهِ ؛ تحقيراً لـه[3] ، والحاصلُ أنّها كلمةُ ذمٍّ وتنقيصٍ ، وقد نبّهَ على زيادةِ النونِ في لفظةِ (غنثر) القاضي عياض[4] ، والنوويّ[5] ، وابنُ علان[6] ، ذاكرينَ معاني متعدّدة لهذهِ اللفظة.

---

[1] ينظر : عُمدة القاري شرح صحيح البخاري – بدر الدين العيني: 240/20 ، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري – شهاب الدين القسطلانيّ : 466/11 .

[2] صحيح مسلم : 3 / 1627 ، حديث (2057) .

[3] الديباج : 5 / 106 ، وينظر : المُفهم : 337/5 .

[4] ينظر: إكمال المعلم : 6 / 550 .

[5] ينظر: المنهاج : 19/14 .

[6] ينظر: الفتوحات الربانيّة على الأذكار النوويّة : 118/6 ، والدرس اللغويّ في كتاب المُفهم لما أشكلَ من تلخيص مسلم لأحمد بن عمر القرطبيّ (656 هـ) – عبير طارق ظاهر : 230 .

المبحث الثاني
التوجيه النحويّ

وقد عُنيَ السيوطيُّ عنايةً واضحةً بالتوجيهِ الإعرابيّ لطائفةٍ من الألفاظِ ، وذلكَ من خلال شرحِهِ الأحاديث الشريفة ، مستعيناً بالإعرابِ في تفسيرِ الأحاديثِ وتحديدِ معانيها ، ويعمدُ أحياناً إلى بيان أكثر من توجيهٍ إعرابي للنصّ الحديثيّ ، وسأتناول في هذا المبحث ما يأتي:

أولاً : المرفوعات :

أ- المبتدأ والخبر :

عرّفَ ابنُ هشامٍ المبتدأَ بقولِهِ : "هو الاسمُ المجرّدُ عن العواملِ اللفظيّةِ للإسنادِ ، فالاسمُ : جنسٌ يشملُ الصريحَ كزيدٍ في نحوِ: زيدٌ قائمٌ ، والمؤولَ في نحوِ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة:184) ، فإنّهُ مبتدأٌ مخبرٌ عنْهُ بخير ، وخرجَ بالمجرّدِ نحو زيد في كانَ زيدٌ عالماً ؛ فإنّهُ لم يتجرّدْ عن العواملِ اللفظيّةِ ، ونحو قولكَ في العددِ : واحد ، اثنانِ ، ثلاثة ، فإنّها وإنْ تجرّدت لكنْ لا إسنادَ فيها ، ودخلَ تحتَ قولِنا : (للإسناد) ما إذا كانَ المبتدأُ مسنداً إليهِ ما بعدَهُ ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وما إذا كانَ المبتدأُ مسنداً إلى ما بعدَهُ ، نحو : أقائمٌ الزيدانِ"[1] ، وعرّفَ الخبرَ قائلاً: "هو المسندُ الذي تتمُّ بهِ معَ المبتدإِ فائدة ، فخرجَ بقولي (المسند) الفاعلُ في نحو أقائمٌ الزيدانِ ، فإنّهُ وإنْ تمّت بهِ معَ المبتدإِ الفائدة ، لكنّهُ مسندٌ إليهِ لا مسندٌ ، وبقولي (معَ المبتدإِ) نحو (قامَ) في قولِكَ : قامَ زيدٌ ، وحُكم المبتدإِ والخبر الرفعُ"[2] .

وكانت للسيوطيّ وقفاتٌ نحويّةٌ في إعرابِ الكلماتِ التي تدخلُ ضمنَ المبتدإِ والخبر ، من ذلكَ ما جاءَ في وقوفِهِ على الحديثِ المروي عن عامر بن سعد عن أبيهِ قالَ : ((عادني رسولُ اللهِ ﷺ في حجّة الوداعِ من وجعٍ أشفيتُ منْهُ على الموتِ ، فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ! بلغني ما ترى من الوجعِ ؛ وأنا ذو مالٍ ، ولا يرثني إلا بنتٌ لي واحدةٌ ، أفأتصدقُ بثلثي مالي؟ قال : (لا) ، قالَ : قلتُ : أفأتصدقُ بشطرِهِ ؟ قالَ : لا الثلث ، والثلثُ كثيرٌ))[3] ، وقفَ السيوطيُّ على قولِهِ ﷺ : ((الثلث ، والثلثُ كثيرٌ)) ، فقالَ " يجوزُ نصبُ الثلث الأول على الإغراءِ أو بتقديرِ اعطِ ، ورفعُهُ على تقديرِ يكفيك فهو فاعلٌ أو على أنّهُ مبتدأ حُذفَ خبرُهُ أو خبرٌ حُذفَ مبتدأُهُ"[1] ، فبيّنَ أنَّ (الثلث) الأول رويَ بالنصبِ على أنْ يكونَ مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ تقديرُهُ :اعطِ الثلثَ ، وما

---

[1] شرح قطر الندى : 116 .

[2] م . ن : 117 .

[3] صحيح مسلم : 3 / 1250 ، حديث (1628) .

[1] الديباج : 4 / 224 .

أشبه ، وقيلَ : على الإغراءِ ، وبالرفعِ على الابتداءِ وإضمارِ الخبرِ ، أي : الثلثُ كافيكَ ، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف ، وقيلَ : يجوزُ على أنْ يكونَ فاعلاً لفعلٍ مضمرٍ تقديرُهُ : (يكفي) ونحوه ، وهذا القولُ فيهِ ضعفٌ ؛ لأنّهُ لا يجوزُ حذفُ الفعلِ وإبقاءُ فاعلِهِ إلا إذا دلَّ عليهِ دليلٌ ، كما إذا قيلَ لكَ : مَنْ قرأ ؟ فتقول : زيدٌ ، التقديرُ: قرأَ زيدٌ ، وقَدْ يُحذَفُ الفعلُ وجوباً ، كقولِهِ تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (التوبة:6) على خلافٍ بينَ الكوفيّينَ والبصريّينَ، فالبصريّونَ يرفعونَهُ بالفعلِ ، والكوفيّونَ بالابتداءِ ، وكذلكَ كلّ اسمٍ مرفوعٍ وقعَ بعدَ (إنْ) ، أو (إذا) فإنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ولم يتفقِ الكوفيّونَ والبصريّونَ على هذا ، إذ ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنّهُ إذا تقدّمَ الاسم المرفوع بعدَ (إنْ) الشرطيّة نحو قولِكَ: "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ" فإنّهُ يرتفعُ بما عادَ إليهِ من الفعلِ من غيرِ تقديرِ فعلٍ ، وذهبَ البصريّونَ إلى أنّهُ يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ ، والتقديرُ فيهِ : إنْ أتاني زيدٌ ، والفعل المظهرُ تفسيرٌ لذلكَ الفعلِ المقدّرِ وحُكِيَ عن أبي الحسنِ الأخفش أنّهُ يرتفعُ بالابتداءِ[2] .

وحينما تناولَ السيوطيُّ الحديثَ المروي عن ابنِ عبّاسٍ ﷺ قالَ : ((كانَ رسولُ اللهِ ﷺ أجود الناسِ بالخيرِ ، وكانَ أجود ما يكونُ في شهرِ رمضان))[3] قالَ : "رويَ برفعِ أجود ونصبِهِ ، والرفعُ أصحُّ وأشهرُ"[4] ، بالنصبِ على أنّهُ خبرُ كانَ ، وفيهِ بُعْدٌ ، لأنّهُ يلزمُ مِنْهُ أنْ يكونَ خبرُها هو اسمها ، وذلكَ لا يصحُّ إلا بتأويلٍ بعيدٍ ، والرفعُ أولى ؛ لأنّهُ يكونُ مبتدأ مضافاً إلى المصدرِ ، وخبرهُ : في رمضان ، وتقديرُهُ : أجودُ أكوانِهِ في رمضان ، ويعني بالأكوانِ : الأحوال .

وذهبَ العيني إلى أنَّ (أجود) مضافٌ إلى ما بعدَهُ مرفوعٌ بالابتداءِ أيضاً ، وكلمة : (ما) مصدرية أي : أجود كون النبي[5] ، وذكرَ ابنُ الحاجبِ (ت 646هـ) أنَّ الرفعَ في (أجود) الثاني هو الوجهُ ؛ لأنّكَ إنْ جعلتَ في (كانَ) ضميراً يعودُ على رسولِ اللهِ ﷺ لم يكنْ (أجود) بمجرده خبراً لأنّهُ مضافٌ إلى ما يكونُ فهو كونٌ ، ولا يستقيمُ الخبرُ بالكونِ عما ليسَ بكونٍ ، فيجبُ أنْ يكونَ إما مبتدأ خبرُهُ قولُهُ في رمضان ، وإما بدلاً من الضميرِ في (كانَ) فيكونُ من بدلِ الاشتمالِ كما تقولُ : كانَ زيدٌ علمُهُ حسناً ، وإنْ جعلتَهُ ضميرَ الشأنِ تعينَ رفعُ (أجود) على الابتداءِ والخبرِ ، وإنْ لم تجعلْ في (كانَ) ضميراً تعينَ الرفعُ على أنّهُ اسمُها والخبرُ محذوفٌ قامتِ الحالُ مقامَهُ ، وإنْ شئتَ جعلتَ (في رمضان) هو الخبر[1]، ورجّحَ النوويُّ الرفعَ من غيرِ أنْ يشيرَ إلى الأوجهِ

---

[2] ينظر: الإنصاف في مسائلِ الخلافِ بينَ البصريّينَ والكوفيّينَ – أبو البركات بن الأنباريّ : 156/2 .
[3] صحيح مسلم : 4/ 1803 ، حديث (2308) . رويت لفظة (أجود) بالرفع والنصب .
[4] الديباج : 5 / 319 .
[5] عمدة القاري : 392/10 .
[1] ينظر: الأمالي النحويّة : 243 .

الإعرابيّةِ[2] ، وذكرَ السيوطيُّ أنّهُ بالرفعِ أصحُّ وأشهرُ ، إمّا على أنّهُ اسمُ (كانَ) وخبرُها محذوفٌ ، وهو نحو : أخطب ما يكونُ الأميرُ في يومِ الجمعةِ، أو هو مبتدأ مضافٌ إلى المصدرِ ، وهو (ما يكونُ) و(ما) مصدريّةٌ ، وخبرُهُ (في رمضان) تقديرُهُ : أجود أكوانِهِ في رمضان ، والجملةُ بكمالها خبرُ (كانَ) ، واسمُها ضميرٌ عائدٌ على رسولِ اللهِ ﷺ ، ورويَ بالنصبِ على أنّهُ خبرُ (كانَ) ، وتعقبَ بأنّهُ يلزمُ مِنْهُ أنْ يكونَ خبرُها اسمَها ، وأجيبَ بجعلِ اسمِ (كانَ) ضمير النبيّ ﷺ ، وأجود : خبرها ، ولا يضافُ إلى (ما) بل تجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرفِ الزمانِ ، والتقديرُ : وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ مدّةَ كونِهِ في رمضان أجود مِنْهُ في غيرِهِ[3] .

ب – ما يلزمُ الألفَ :

وهي لغةُ أربعِ قبائل من العربِ ، وقَدْ كثرت ومنها قولُهُ تعالى : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه:63)، وكانَ أبو زيد الأنصاريُّ (ت 215هـ) قد نسبَ هذه اللغةَ إلى بني الحارثِ بنِ كعبٍ ، وأنشدَ لهُم :

أيَّ قَلوُصٍ راكبٍ تراهــا طاروا عليهن فشل علاها

واشدد بمثنَيْ حَقَبٍ حَقْواها ناجيةً وناجياً أباهـا

وهذه اللغةُ – كما ذكرَ أبو زيدٍ – تلتزمُ قلبَ الياءِ الساكنةِ ألفاً إذا انفتحَ ما قبلَها فيقولونَ : أخذتُ الدرهمانِ واشتريتُ ثوبانِ والسلامُ علاكم[4] ، وليسَ الأمرُ كما يقولُ أبو زيدٍ ؛ لأنّهُ قد وردَ في الشعرِ الذي ساقَهُ (عليهن) بالياءِ وهي مستوفيةٌ للشروطِ التي قالها أبو زيدٍ ، والرواية عندَ ابنِ يعيش وغيرِهِ بالألفِ[5] ، وكانَ ابنُ مالكٍ قَدْ عرضَ لعدّةِ أحاديث ثبتت روايتُها بالألفِ فرأى أنَّ مقتضى الظاهرِ أنْ تكونَ هذهِ الأحاديثُ بالياءِ ، لكنّها جاءَتْ على لغةِ بني الحارث ابن كعب الذينَ يلزمونَ المثنى وما جرى مجراهُ الألفَ في كلِّ الأحوالِ ؛ لأنّهُ بمنزلةِ المقصورِ عندَهم[6] ، إذ إنّ من هذهِ القبائلِ الأربعِ قبيلة بني الحارث بن كعب ، ومن القبائلِ الأُخَر قبيلة بني ضبة ذكرَها أبو زيدٍ ، ونقلَ عنهم قولَهُم :

أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخرانِ أشبها ظبيانا[7]

وقبائل كنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون ربيعة ، وبكر بن وائل ، وخثعم ، وهمدان، وعذرة يلزمونَ المثنى وما جرى مجراهُ الألفَ في كلِّ الأحوالِ أيضاً[1] .

---

[2] ينظر: المنهاج : 408/7 .

[3] ينظر: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ : 420/1–421 .

[4] ينظر: النوادر في اللغة : 58 .

[5] ينظر: شرح المفصّل : 129/3 ، وشواهد التوضيح : 158 .

[6] ينظر: شواهد التوضيح : 158 ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 203 .

[7] ينظر: النوادر في اللغة : 58 .

[1] ينظر: شرح المفصّل : 128/3 .

وأوردَ السيوطيُّ حديثين ذكر أنّهما جاءا في معظمِ الأصولِ المعتمدِ عليها بالألفِ ، علماً أنَّ محلهما الإعرابيّ يقتضي بأنْ يكونا بالياءِ ، أمّا الحديثُ الأولُ فهو ما رواهُ عبدُ اللهِ بنُ عمر رضي الله عنهما ، وهو: ((بعثَ النبيُّ ﷺ سريةً وأنا فيهم قِبَلَ نَجْد فَغَنِموا إبلاً كثيرةً ، فكانت سهمانهم اثنا عشرَ بعيراً))[2] ، قالَ السيوطيُّ : "فكانت سهمانهم اثنا عشرَ كذا في أكثرِ الأصولِ على لغةِ إن هذانِ وفي بعضها اثني عشر"[3] ، وأمّا الحديثُ الآخرُ فهو ما رواهُ سَلمةُ ابنُ الأكوعِ وهو يكلّمُ رسولَ اللهِ ﷺ : ((زعموا أنَّ عامراً حَبِطَ عملُهُ ، فقالَ كَذبَ إنَّ لَهُ لأجرانِ))[4] ،قالَ السيوطيُّ معلّقاً: " إنَّ لَهُ لأجرينِ في نسخةٍ لأجرانِ على لغةِ إن هذانِ "[5] ، فما كانَ من السيوطيّ حينَ مرَّ على هذينِ الحديثينِ إلاّ أنْ أكّدَ مجيءَ الروايةِ بالألفِ في أكثرِ النُّسخِ ، وما كانَ بالألفِ أصحُّ على لغةِ مَنْ يجعلُ المثنى بالألفِ سواء أكانَ مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً .

ج – لغة أكلوني البراغيث :

الشائعُ في الكلامِ والمشهور منهُ أنْ يكونَ الفعلُ خالياً من علامةٍ تدلُّ على الفاعلِ المجموعِ أو المثنى استغناء عنهما بما في الفاعلِ من علامةٍ تدلُّ على الجمعِ أو التثنية[6] ، أمّا ما وردَ من ذلكَ أي من إظهارِ علامةِ الفاعلِ وهو مجموعٌ أو مثنى فمؤولٌ ، وممّا وردَ من ذلكَ قولُهُ تعالى : : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة:71) ، وقولهُ تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء:3) ، ومن قولِ العربِ ما قالَهُ الشاعرُ:

تولّى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ وقَدْ أسلماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[7]

وقول الآخر:

يلومونني في اشتراءِ النخيلِ أهلي فكلُّهمُ يَعْذِلُ[8]

وعلى هذهِ اللغةِ حملَ الأخفشُ ومَنْ وافقَهُ قولَهُ تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء:3)[1] ، وذهبَ سيبويه وأكثرُ النحويّينَ إلى أنّهُ لا يجوزُ إظهارُ الضميرِ معَ تقدّمِ الفعلِ،

---

[2] صحيح مسلم : 1368/3 ، حديث (1749) .

[3] الديباج : 4 / 352 .

[4] صحيح مسلم : 1429/3 ، حديث (1802) .

[5] الديباج : 4 / 416 .

[6] ينظر: شرح ابن عقيل : 80/2 .

[7] ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : 196 .

[8] البيت في مُغني اللبيب : 478/1 .

[1] ينظر : معاني القرآن – الأخفش : 262/1 ، 210/2 .

ويتأولونَ هذا كلَّهُ ، ويجعلونَ الاسمَ بعدَهُ بدلاً من الضميرِ ، ولا يرفعونَهُ بالفعلِ ، كأنّهُ لما قيلَ: وأسرّوا النجوى ، قيلَ : مَنْ هم ؟ قيل : الّذينَ ظلموا ، وكذا يتعاقبونَ ونظائره[2].

ولقد عرضَ السيوطيُّ لهذه اللغةِ في حديثينِ ، وبيّنَ موقفَهُ من هذهِ اللغةِ ، أمّا الحديثُ الأولُ فهو قول عمرانُ بنُ حُصين ﷺ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : ((الحياءُ خيرٌ كلُّهُ أو الحياءُ كلُّهُ خَيرٌ ، فقالَ بُشَير بن كعب : إنّا لنجدُ في بعضِ الكتبِ أو الحكمة أنَّ مِنهُ سكينةً ووقاراً للهِ ، ومنْهُ ضعف ، فغضبَ عمرانُ حَتّى احمرّتا عيناهُ))[3] ، فعلّقَ السيوطيُّ قائلاً: "حتى احمرتا عيناهُ كذا في الأصولِ ، وهو جارٍ على لغةِ أكلوني البراغيث "[4] ، ومثلُهُ يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ ، وأشباهُهُ كثيرةٌ معروفةٌ ، فقد جاءَ في الحديثِ المشهورِ: ((يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ))[5] ، وهذا الحديثُ دليلٌ وحجّةٌ لمَنْ قالَ من النحويّينَ بجوازِ إظهارِ ضميرِ الجمعِ والتثنيةِ في الفعلِ ، يقولُ السيوطيُّ : "يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ ، وملائكةٌ بالنهارِ خرجَ على لغةِ أكلوني البراغيث "[6].

وفي الحديثِ الآخر :((إنَّ النبيَّ ﷺ قامَ يومَ الفطرِ فصلّى فبدأَ بالصلاةِ قبلَ الخطبةِ ، ثمَّ خطبَ الناسَ ، فلما فرغَ نبيُّ الله ﷺ نزلَ وأتى النساءَ فذكرهنَّ وهو يتوكأُ على يدِ بلالٍ وبلالٌ باسطٌ ثوبَهُ يُلقينَ النساءُ صدقةً))[7] ،قالَ السيوطيُّ: " يُلقينَ النساءُ كذا في الأصولِ ، وهو على لغةِ أكلوني البراغيث"[8] ، وهو هنا يرى جوازَ الأخذِ برأي مَنْ أظهرَ الواو أو الألف ، أو النون وهي علامةٌ دالّةٌ على الجمعِ ، وهو جائزٌ على تلكَ اللغةِ القليلةِ الاستعمال، منها يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ ، وكانَ ابنُ مالك قد حاولَ أنْ يجدَ علّةً مناسبةً لهذهِ الظاهرةِ ، فزعمَ أنَّ ما جعلَ هؤلاءِ العربَ يسلكونَ هذا المسلكَ هوَ أنَّ الفاعلَ قد يكونُ غيرَ قابلٍ لعلامةٍ تظهرُ فيهِ دالّة على الجمعِ أو التثنيةِ ، فإذا أرادَ العربُ جمعَهُ أو تثنيتَهُ والفعلُ مجرّدٌ لم يُعلمِ القصدُ والمرادُ ، فأرادوا أن يميزوا المفردَ من المثنى والجمعِ ، فوصلوهُ عندَ التثنيةِ والجمعِ بعلامتيهما ثم التزموا ذلكَ فيما لا شكَّ فيهِ ؛ ليجريَ البابُ على سننٍ واحدٍ[1]، وهذا الذي جاءَ بهِ ابنُ مالكٍ فيهِ تعسّفٌ وعُسْرٌ ، ولو أنّهُ اكتفى بما ذكرَهُ سيبويه من تسويغٍ لهذهِ الظاهرةِ لكانَ أولى وأجدرَ بالقبولِ ، إذْ رأى سيبويه أنَّ

---

[2] ينظر : الكتاب : 236/1 ، ومعاني القرآن – الأخفش : 262/1 .

[3] صحيح مسلم : 64/1 ، حديث (37) .

[4] الديباج : 1 / 55 .

[5] صحيح مسلم : 439/1 ، حديث (632) .

[6] الديباج : 2 / 280 .

[7] صحيح مسلم : 2 / 603 ، حديث (885) .

[8] الديباج : 2 / 458 .

[1] ينظر : شواهد التوضيح : 247 .

العربَ شبّهوا هذهِ اللغةَ بالتاءِ التي يُلحقها العربُ في: قالت فلانة[2] ، وهذا التعليلُ أقربُ ؛ لسهولتِهِ ويُسرِهِ ، وذلكَ لأنّهم لمّا رأوا أنَّ للمؤنثِ علامةً جعلوا للجمعِ علامةً مثلهُ.

ثانياً : المنصوبات :

أ- المفاعيل :

وقَدْ تعرّضَ السيوطيُّ في إعراباتِهِ للأسماءِ التي تدخلُ ضمنَ باب (المفاعيل) ، ومن هذه المفاعيل المفعول بهِ ، كما جاءَ في وقوفِهِ على الحديثِ المروي عن أبي هريرة ، قالَ : ((بينا عمر بن الخطاب يخطبُ الناسَ يومَ الجمعةِ ، إذ دخلَ عثمانُ بنُ عفّان ، فعرضَ بهِ عمرُ ، فقالَ : ما بالُ رجالٍ يتأخرونَ بعدَ النداءِ ، فقالَ عثمانُ : يا أميرَ المؤمنين ! ما زدتُ حينَ سمعتُ النداءَ أنْ توضأتُ ثم أقبلتُ ، فقالَ عمرُ : والوضوءَ أيضاً !))[3] إذ وقفَ على قول عمر : (والوضوءَ أيضاً) وقال :" والوضوءَ أيضاً بالنصبِ أي توضأتَ الوضوءَ فقط"[4] .

ووقفَ على المفعولِ معَهُ أيضاً ، ففي الحديث المروي عن عباس بن عبد المطلب ﷺ أنَّ رسولَ اللهِ (ﷺ) قالَ : ((**أي** عباسُ نادِ أصحابَ السمرة)) ، فقالَ عباس – وكانَ رجلاً صيتاً– بأعلى صوتِهِ : أينَ أصحابُ السمرة ! قالَ : فواللهِ لكأن عطفتهم حينَ سمعوا صوتي عطفةَ البقرِ على أولادِها ، قالَ : فقالوا : يا لبيك ! يا لبيك ! فاقتتلوا والكفارَ))[5] ، ذكرَ السيوطيُّ أنَّ قولَهُ : ((فاقتتلوا والكفارَ)) بنصبِ الراءِ على أنْ تكونَ الواو بمعنى (معَ) وهو أولى ؛ لما يلزمُ في الأحسنِ من توكيدِ الضميرِ المرفوعِ حينَ يعطفُ عليهِ[6] .

ولدى تناولِهِ الحديث المروي عن جابر بنِ عبد الله ﷺ ، قالَ : سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ : ((... فينزل عيسى بنُ مريم (عليهما السلام) فيقولُ أميرُهم : تعالَ صلِّ لنا ، فيقولُ : لا ؛ إنَّ بعضَكم على بعضٍ أمراء ، تكرمةَ اللهِ هذهِ الأمّة))[7] ، بيّنَ أنَّ (تكرمةَ) : منصوبٌ على أنّهُ مصدرٌ أو مفعولٌ لَهُ[8].

ب – الحال :

---

[2] ينظر : الكتاب : 236/1 .
[3] صحيح مسلم : 2 / 580 ، حديث (845) .
[4] الديباج : 2 / 430 .
[5] صحيح مسلم : 3 / 1398 ، حديث (1775) .
[6] ينظر : الديباج : 4 / 385 .
[7] صحيح مسلم : 1 / 137 ، حديث (156) .
[8] ينظر : الديباج : 1 / 180 .

الحالُ :هي "الاسمُ المنصوبُ ، الصالحُ في جوابِ مَنْ سألَ بـ (كيف)"[1] ، وهي "الوصفُ الفضلةُ المسوقُ لبيانِ هيئةِ صاحبِهِ ، أو تأكيدِهِ ، أو تأكيدِ عاملِهِ ، أو مضمونِ الجملةِ قبلَه"[2] .

والأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ نكرةً ويكونَ صاحبُها معرفةً ، فيقال : جاءَ زيدٌ راكباً ، وذهبَ عبدُ اللهِ مُسْرِعاً ، وانطلقَ بكرٌ عامداً إلى كذا[3] ، وإنّما كانتِ الحالُ نكرةً وصاحبها معرفة ؛ لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ وزيادةٌ في الفائدةِ ، والمتكلّمُ بها يفيدُ السائلَ غيرَ ما يعرفُ[4] .

وإذا كانَ صاحبُ الحالِ نكرةً فَوُصِفَ جازَ أنْ يأتيَ مِنْهُ الحالُ ؛ لأنّهُ بهذهِ الصفةِ قد اقتربَ من المعرفةِ ، تقولُ : جاءني رجلٌ من بني تميمٍ راكباً ، وذهبَ رجلٌ من آلِ فلان راجلاً ،أمّا أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ نكرةً فذلكَ ما استقبَحَهُ النحاةُ ، قالَ سيبويهِ : "ومثل ذلكَ مررتُ برجلٍ قائماً إذا جعلتَ المرورَ بهِ في حالِ قيامٍ ، وقد يجوزُ على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قولُ الخليلِ ، ومثل ذلكَ عليهِ مائةٌ بيضاً والرفعُ الوجهُ ، وعليهِ مائةٌ عيناً والرفعُ الوجهُ ، وإنّما كانَ النصبُ هنا بعيداً من قِبَلِ أنَّ هذا يكونُ من صفةِ الأولِ فكرهوا أنْ يجعلوهُ حالاً"[5] ولعلَّ سيبويه يعني أنَّ (رجل ، ومائة) أحوجُ إلى الصفةِ منهما إلى الحالِ ، فلذلكَ كرهوا أنْ يجعلوهُ حالاً لنكرةٍ محضةٍ ، فإنْ تقدّمت صفةُ النكرةِ عليها نصبتها على الحالِ ، لأنَّكَ إنْ تركتها على حال الأول كنتَ قد قدّمتَ الصفةَ على الموصوفِ ، وذلكَ أشدُّ من مجيءِ الحالِ من النكرةِ ، فقالوا : فيها قائماً رجلٌ[6] ، وقد جاءَ في الحديثِ الحالُ من النكرةِ غيرِ الموصوفةِ ففي الحديثِ: ((أقبلَ رجلٌ حراماً معَ رسولِ اللهِ ﷺ))[7] ، قالَ السيوطيُّ : " أقبلَ رجلٌ حراماً كذا في أكثرِ الأصولِ بالنصبِ على الحالِ ، وفي بعضِها بالرفعِ "[8] .

ج – ما يحتمل الحال وخبر كانَ :

---

[1] التوطئة في النحو – أبو علي الشلوبين : 200 .

[2] شرح الحدود النحوية – الفاكهيّ : 109 .

[3] ينظر : شرح المفصّل : 2 /55 .

[4] ينظر : م . ن : 2 / 66 .

[5] الكتاب : 272/1 ، وينظر : المقتضب : 286/4 .

[6] ينظر : الخصائص : 1/ 214 ، وشرح المفصّل : 63/2 – 64 .

[7] صحيح مسلم : 866/2 ، حديث (1206) ، والرواية فيهِ : (حراماً) .

[8] الديباج : 3 / 298 ، وينظر : البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 232 .

جاءَ حديثٌ في صحيح مسلم أنَّ ورقةَ بنَ نوفل قالَ لرسولِ اللهِ ﷺ : ((هذا الناموسُ الّذي أنزلَ على موسى ﷺ ، يا ليتني فيها جذعاً))[1] ، وثمةَ خلافٌ في كلمة (جذعاً) من حيثُ النصبُ والرفعُ ، ولكنَّ الأشهرَ النصبُ ، فقد اختلفَ النحاةُ في نصبِ (جذعاً) ، فمنهم من نصبَهُ على الحالِ ، ومنهم من نصبَهُ على أنَّهُ خبرُ (أكون) ، أي ليتني أكونُ فيها جذعاً ، وكانَ النوويُّ قد اختارَ وجْهَ النصبِ على الحالِ ، وجعلَهُ المذهبَ الصحيحَ الذي اختارَهُ أهلُ اللغةِ والتحقيقِ[2] ، وكانَ الخطابيُّ قد سبقَ النوويَّ فجعلَ نصبَ (جذعاً) على أنّهُ خبرُ (كان) المحذوفة هو الوجه الراجح ؛ لأنَّ (ليتَ) قد اكتفت بالضميرِ الذي اتصلَ بها وهو الياءُ ، والجار والمجرور (فيها) ، فكانت بذلكَ جملةً كاملةً ، ونسبَ ابنُ حجر هذا المذهبَ إلى الكوفيّينَ ، وبهِ أخذَ الكسائيُّ في قولِهِ تعالى : ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء :171)[3] ، في حين نسبَ العينيّ إلى الكوفيّينَ أنّهم يقولونَ : إنّ (ليتَ) أعملت عمل تمنيتَ فنصبت ، كما قالَ الشاعرُ[4] :

يا ليتَ أيّام الصبا رواجعا[5]

وكأنَّ هذهِ النسبةَ هي التي ذكرَها ابنُ هشامٍ ونسبها إلى الفرّاءِ الذي ينصب بـ (ليتَ) اسمينِ[6]، وإذا كانت هذه الآراءُ تنسبُ إلى الكوفيّينَ نصب (جذعاً) على أنّهُ خبرُ (كانَ) المحذوفة أو إعمال (ليتَ) عملَ (أتمنى) فإنّ السهيليّ (ت 581هـ) يرى أنْ تنصبَ (جذعاً) على الحالِ ، ويكون خبر (ليت) الجار والمجرور فيها[7] ، وأمّا السيوطيّ فقد قالَ: " جذعاً أي شاباً قويّاً حتّى أبالغَ في نصرتِكِ ، وأصلُهُ للدوابِّ فاستعيرَ هنا ونصبهُ على الحالِ ....وفي رواية ابنِ ماهان بالرفعِ خبر ليت"[8] ، ونصبه على الحالِ هو ما يرجّحهُ هذا البحث ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ ألاّ يقدّرَ شيءٌ محذوفٌ إلاّ عندَ الضرورةِ ، ولا ضرورةَ في هذا الموضعِ ، ومما يؤيّدُ نصبهُ على الحالِ أنّا نقولُ : فيها عبدُ الله قائماً وقائم ، فينتصب (قائم) على الحالِ لا على أنّهُ خبرُ (كانَ) المحذوفة ، والناصبُ لَهُ الجارُّ والمجرورُ ، والعربُ بهذا القولِ أخبروا أنَّ عبد الله فيها

---

[1] صحيح مسلم : 142/1 ، حديث (160) ، والرواية فيهِ : (جذعاً) .

[2] ينظر : المنهاج : 203/2 – 204 .

[3] ينظر : فتح الباري : 1 / 35 .

[4] البيت في الكتاب :284/1 ، وشرح المفصّل : 103/1 – 104 .

[5] ينظر : عمدة القاري : 58/1 .

[6] ينظر : مُغني اللبيب : 285/1 .

[7] ينظر : أمالي السهيليّ : 53 .

[8] الديباج : 1 / 188 .

وهذا حالـه[1] ، وكذلك الحال في جملةِ (ليتني فيها جذعاً) ، أي أنّ ورقة تمنّى أنْ يحضرَ ما سيقعُ وهو جذعٌ جلدٌ يستطيعُ أنْ يصولَ ويجولَ.

ثالثاً – التوابع :

التـابعُ : "هـو المشـاركُ لمـا قبلَـهُ فـي إعرابِـهِ الحاصـل والمتجـدد"[2] ، "وهـو خمسـةُ أضرب : وصف وتوكيد وبدل وعطف بيان وعطف نسق ، فأربعة من هذهِ تتبعُ الأولَ بلا توسطِ حـرفٍ ؛ وواحـد منهـا يتبـعُ الأولَ بتوسـطِ حـرفٍ ، وهـو العطـفُ المسـمّى نسـقاً"[3] ، ولـم يفـت السـيوطيّ أن يقـفَ وقفـاتٍ نحويّـةً عنـدَ التوابـعِ بأقسـامِها ، ومـن هذهِ التوابعِ التي أشارَ إليها :

أ– **البدل** : وهو التابعُ المقصودُ بلا واسطةٍ ، وهو المقصودُ بما ينسبُ إلى المتبوعِ أي المبدلِ[4] ، وهو عندَ النحويّينَ على أربعةِ أقسامٍ : بدل كلّ من كلّ نحو : جاءني أخوكَ زيدٌ ، وبدل بعض من كلّ نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ، وبدل الاشتمال نحو : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ ، وبدل الغلط نحو : مررتُ برجلٍ حمارٍ[5] .

وقد يكونُ البدلُ من جهةِ الإضمارِ والإظهارِ ، فيُبدل المظهرُ من المضمرِ كما في : رأيتُهُ زيداً ، ومررتُ بِهِ زيدٍ ، والمضمرُ من المظهرِ ، فتقول : رأيتُ زيداً إيّاهُ[6] .

وقد أشارَ السيوطيُّ إلى نوعٍ من البدلِ جاءَ عندَهُ في أثناءِ شرحِهِ حديث : ((سمعتهُ أذناي ووعاهُ قلبي محمّداً ﷺ يقولُ : مَنْ ادعى إلى غيرِ أبيهِ وهو يعلمُ أنّهُ غيرُ أبيهِ فالجنّةُ عليهِ حَرامٌ))[7] ، فذكرَ أنَّ محمّداً بالنصبِ بدلٌ من ضميرِ (سمعته)[8] ، أي بدل المظهرِ من المضمرِ.

ب – عطف النسق :

---

[1] ينظر : الكتاب : 261/1 ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 233 .

[2] معجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف – عبدالغني الدقر : 184 .

[3] اللمع في العربيّة – ابن جني : 81 .

[4] ينظر : شرح الكافية – رضي الدين الاستراباذي : 337/1 ، وأوضح المسالك : 64/3 .

[5] ينظر : أسرار العربيّة – أبو البركات بن الأنباري : 298 – 299 .

[6] ينظر : اللمع : 144–145 ، وشرح المفصّل : 69/2 –70 ، وشرح الكافية : 340/1 – 341 .

[7] صحيح مسلم : 80/1 ، حديث (63) .

[8] ينظر : الديباج : 1 / 84 ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 278 .

عطف النسق : تابع يتوسط بينه وبينَ متبوعه أحد حروفِ العطفِ[1] ، وأشارَ السيوطيُّ إلى العطفِ في وقوفِهِ على حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ المروي عن علي ﷺ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ يومَ الأحزابِ :((شغلونا عن الصلاةِ الوسطى ، صلاة العصرِ ، وفي رواية : حتى غابتِ الشمسُ))[2] ، إذْ ذكرَ أنَّ تفسيرَ "الوسطى صلاة العصر" مدرجٌ كما ذكرَهُ بعضُهم ولهذا سقطَ في روايةِ البخاريّ ، ومن روايةِ (يعني العصر) وهو صريحٌ في الإدراجِ ، وقد صلّاها بينَ العشاءينِ ؛ لأنَّ ذلكَ كانَ قبلَ نزولِ صلاةِ الخَوفِ ، وكانَ الاشتغالُ بالعدوِّ عذراً في تأخيرِ الصلاةِ ... والصلاة الوسطى وصلاة العصر هكذا هو في الرواياتِ وصلاة العصر بالواو واستدل بهِ بعضُهم على أنَّ الوسطى ليستِ العصر ؛ لأنَّ العطفَ يقتضي المغايرةَ ، وهناكَ عدّةُ آراء في تفسيرِ الصلاةِ الوسطى ، وأضعفُ هذهِ الأقوالِ مَنْ قالَ : هي الصلواتُ كلّها ؛ لأنَّ ذلكَ يؤدي إلى خلافِ عادةِ الفُصَحاءِ من أوجهٍ : أحدها : أنَّ الفصحاءَ لا يذكرونَ شيئاً مُفصّلاً مبيّناً ثم يذكرونَهُ مُجْملاً ، وإنّما عادتُهم : أنْ يشيروا إلى مُجملٍ أو كُليٍّ ، ثم يفصّلوهُ ، كقولِهِ تعالى : ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ (الرحمن: 68) ، وقدْ قالَ اللهُ تعالى : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: 238) ، والصلواتُ : مُبيّنٌ ، والصلاةُ الوسطى : مجملٌ ، وثانيها : أنَّ الفصحاءَ لا يُطلقونَ لفظَ الجمعِ ويعطفونَ عليهِ أحدَ مفرداتِهِ ، ويريدونَ بذلكَ المفردِ ذلكَ الجمعَ ؛ فإنَّ ذلكَ في غاية العيّ والإلباسِ ، وثالثها : أنّهُ لو أرادَ بالصلاةِ الوسطى : الصلواتِ لكانَ كأنّهُ قالَ : حافظوا على الصلواتِ والصلواتِ ، ويريد بالثاني : الأول ، ولو كانَ كذلكَ لما كانَ فصيحاً في لفظِهِ ، ولا صحيحاً في معناهُ ؛ إذْ لا يحصلُ باللفظِ الثاني تأكيدٌ للأولِ ؛ لأنّهُ معطوفٌ ، ولا يفيدُ معنى آخر ، فيكونُ حشواً ، وحَمْلُ كلامِ اللهِ تعالى على شيءٍ من هذهِ الثلاثةِ غيرُ مسوّغٍ ولا جائزٍ[3] ، فالعربُ لا تذكرُ الشيءَ مفصّلاً ثُمَّ تجملهُ ، وإنّما تذكرُهُ مجملاً ثم تفصّلهُ أو تفصّلُ بعضَهُ تنبيهاً على فضيلتِهِ .

---

[1] ينظر : شرح قطر الندى : 301 .

[2] صحيح مسلم : 1 / 436 ، حديث (627) .

[3] ينظر : الديباج : 2 / 277-278 ، والمُفهم : 2/253-254 .

المبحث الثالث
الحروف

الحرفُ : كلمةٌ لا تدلُّ على معنى إلا معَ غيرِها ، فالحرفُ يمتازُ عن الاسمِ والفعلِ بخلوّهِ عن علاماتِ الأسماءِ ، وعلاماتِ الأفعالِ[1] ، قالَ ابنُ يعيش : "وقولنا : دلّت على معنى في غيرِها فصلٌ ميزهُ من الاسمِ والفعلِ ، إذ معنى الاسمِ والفعلِ في أنفسِهما ، ومعنى الحرفِ في غيرِهِ "[2] ، وأمّا أقسامُ الحروفِ فثلاثةٌ : قسم مختص بالاسمِ ، وذلكَ نحو حروف الجرّ ، وقسم مختص بالفعلِ كالجوازمِ والنواصبِ ، وقسم ثالث مشتركٌ بينَ الاسمِ والفعلِ ، وذلكَ نحو حروف العطفِ[3] ، وقد أولى السيوطيُّ الحروفَ عنايةً واضحةً، وأشارَ بملكتِهِ النحويّةِ وغزارةِ علمِهِ إلى معانيها المتعددةِ ، ونعرضُ هنا أهمَّ هذهِ الحروف التي وقفَ عليها في أثناءِ شرحِهِ الأحاديث الشريفة :

أولاً : الحروف العاملة :

1- حروف الجرّ ومعانيها :

أ – مِنْ لبيانِ الجنسِ :

مذهبُ قومٍ من النحويّينَ أنّ (مِنْ) تجيءُ لبيانِ الجنسِ نحو قولِهِ تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج:30) وقولِهِ : ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (الكهف:31) ، وقولِهم: ثوبٌ من خزٍّ وخاتم من حديدٍ ، وعلامتها أنْ يحسنَ جعل (الذي) مكانها ، أي فاجتنبوا الرجسَ الذي هو وثن[4] ، وتأتي أيضاً للتبعيضِ كقولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ (إبراهيم:37) ، وقولهم : أخذت من الدراهمِ ، وأكلت من الرغيفِ ، وعلامتُها أنْ يسدَّ (بعض) مسدَّها ، هذا حالُ (مِنْ) إذا كانت تبعيضيةً ، أو لبيانِ الجنسِ ، وقد أشارَ السيوطيُّ إلى هذا الأمرِ ، وذلكَ في عرضِهِ لما جاءَ في قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وهو يَصِفُ ربَّهُ : ((حِجابُهُ النورُ لو كشفَهُ لأحرقت سبحاتُ وجههِ ما انتهى إليهِ بصرُهُ من خلقِهِ))[5] ، قائلاً: " (مِنْ) في (من خلقِهِ) للبيانِ لا للتبعيضِ ، والمعنى لو أزالَ المانعَ من رؤيتِهِ وهو الحجابُ المسمّى نوراً أو ناراً ، وتجلّى لخلقِهِ لأحرقَ جلالُ ذاتِهِ جميعَ مخلوقاتِهِ"[6] وليسَ ثمة شكٌّ في أنَّ السيوطيَّ حينَ

---

[1] ينظر : شرح ابن عقيل : 1/ 24 .

[2] شرح المفصّل : 2/8 ، وينظر : تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن : 7 .

[3] ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح – عبد القاهر الجرجاني : 1/86-87 .

[4] ينظر : الصاحبي : 126 ، وشرح المفصّل : 12/8 ، والجنى الداني : 315 ، ومُغني اللبيب : 319/1 .

[5] صحيح مسلم : 162/1 ، حديث (179) .

[6] الديباج : 1 / 225 .

عدَّ (مِنْ) مبينةً للجنسِ قد استندَ إلى حكمِ العقيدةِ قبلَ أنْ يستندَ إلى حكمِ اللغةِ ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى يقولُ : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ (الأنعام:103) .

ب – في :

في بمعنى مِنْ :

وممّا أوردَهُ السيوطيُّ على أنّهُ نيابةُ بعضِ الحروفِ عن بعضٍ : (في) بمعنى (مِنْ) ، وهو رأيُ الأصمعي والكوفيّين[1] ، ودليلُهم في هذا الأمرِ قولُهُ تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ﴾ (النحل:89) ، وقولُ الشاعرِ :

وَهَلْ يَنْعمَنْ مَنْ كانَ أقربُ عهدِهِ ثلاثينَ شهراً في ثلاثةِ أحوال[2]

والشاعرُ يريدُ من ثلاثةِ أحوال ، وقد وهّنَ ابنُ السيدِ هذا الرأيَ ، ورأى أنَّ (في) ههنا أشبه أنْ تكونَ بمعنى (معَ) ، وأنَّ الأحوالَ هنا جمعُ حالٍ لا حولٍ ، وأجازَ أنْ تكونَ (في) هي التي تكونُ بمعنى واو الحال ، نحو مرّت عليهِ ثلاثةُ أشهرٍ في نعيمٍ ، أي وهذهِ حالهُ[3] ، وقد نَصَرَ السيوطيُّ رأيَ الكوفيينَ وآزرَهُ حينَ فسّرَ حديثَ عائشة ﵂ :((كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يغتسلُ في القدحِ وهو الفرقُ ، وكنتُ أغتسلُ أنا وهو من الإناءِ الواحدِ))[4] ، فرأى أنَّ (في) في هذا الحديثِ معناها (مِنْ) ، فقالَ : "يغتسلُ في القدحِ أي من القدحِ"[5] ، وكأنَّ الذي أباحَ للسيوطيِّ أنْ يقولَ بهذا الرأي أنّهُ لو تركت (في) على حالها من الظرفيةِ لكانَ محالاً أن يكونَ المعنى أنَّ النبي ﷺ قد اغتسلَ في داخلِ القدحِ ، وليس هذا هو المراد ، بل المراد أنّهُ ﷺ يأخذُ الماءَ من القدحِ.

في للتعليل :

لم يذكرِ المتقدّمونَ من النحويّينَ أنَّ (في) تجيءُ للتعليلِ ، وهذا مذهبُ جمهورِ النحويّينَ[6] إنّما جاءَ بهذا الرأي ابنُ مالكٍ مستدلاً لرأيهِ هذا بما جاءَ من قولهِ ﷺ :((عُرِضَتْ عليَّ النارُ فرأيتُ فيها امرأةً من بني إسرائيلَ تُعذَّبُ في هرّةٍ لها ربطتْها فلم تطعمها ولم تدعها تأكلُ من خشاشِ الأرضِ))[7] ، فذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّ هذا الحديثَ قد وردَت فيهِ (في) تعليلية ، وورودها تعليلية ممّا خفيَ على جلِّ النحويّينَ معَ مجيئِهِ في القرآنِ الكريمِ نحو قولِهِ تعالى : ﴿لَوْلَا

---

[1] ينظر : الاقتضاب : 292/2 ، 385/3 ، ومُغني اللبيب : 169/1 .

[2] ديوان امريء القيس : 27 .

[3] ينظر : الاقتضاب : 292/2 – 293 .

[4] صحيح مسلم : 255/1 ، حديث (319) .

[5] الديباج : 2 / 79 ، وينظر : المنهاج : 3/4 ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 251 .

[6] ينظر : الكتاب : 308/2 ، والمقتضب : 45/1 – 46 .

[7] صحيح مسلم : 2 / 622 ، حديث (904) .

كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال:68)[1] ، وقد نصرَ السيوطيُّ ابنَ مالكٍ فذهبَ مذهبَهُ أنَّ (في) تكونُ للتعليلِ ، وذكرَ الحديثَ ، وقالَ : "في هرّةٍ أي بسببِ هرّةٍ "[2] متابعاً ابنَ مالكٍ في ذلكَ ، ويبدو أنَّ ما سوّغَ مجيء (في) للتعليلِ بدلاً من الباءِ: هو ما بينَ (الباءِ) و (في) من علاقةٍ صوتيّةٍ معروفةٍ ، إذ إنَّ مخرجَ الباءِ والفاءِ واحدٌ وهو الشفةُ، بيدَ أنَّ الباءَ تزيدُ على الفاءِ بقوّتِها ، فهي مجهورةٌ وشديدةٌ بخلافِ الفاءِ المهموسةِ ، فإذا كانَ معَ الفاءِ الياءُ المجهورُ كانَ ثمّة تناسبٌ بينَ الباءِ و(في) .

ج – اللام بمعنى في :

المشهورُ من أمرِ اللامِ أنّها تكونُ للملكِ والاستحقاقِ وهو قولُ البصريّينَ ، قالَ سيبويه: "معناها الملكُ واستحقاقُ الشيءِ ، ألا ترى أنّكَ تقولُ : الغلامُ لكَ والعبدُ لكَ ، فيكونُ في معنى هو عبدُكَ وهو أخٌ لكَ"[3] ، لكنَّ الكوفيّينَ يزيدونَ على هذا المعنى معنى آخر ، فهيَ تصلحُ عندَهم في موضعِ (في) الظرفيّة[4] ، ودليلُهم في هذا قولُهُ تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (الأنبياء:47) ، وقَدِ اقتفى السيوطيُّ أثرَ الكوفيّينَ ، فزعمَ أنَّ اللامَ جاءَتْ بمعنى (في)، وذلكَ حينَ فسّرَ الحديثَ الذي جاءَ فيهِ :((شَهِدْنا معَ رسولِ اللهِ ﷺ حُنيناً فقالَ لرجلٍ ممن يدعى بالإسلام : هذا من أهلِ النارِ ، فلما حضرنا القتالَ قاتلَ الرجلُ قتالاً شديداً فأصابتهُ جراحةٌ ، فقيلَ يا رسولَ اللهِ : الرجل الذي قلتَ لَهُ آنِفاً إنّهُ من أهلِ النارِ فإنّهُ قاتلَ قتالاً شديداً وقَدْ ماتَ))[5] ، فقال مُعقّباً على هذا الحديثِ :" قلتَ لَهُ أي في شأنِهِ وتُسمّى هذهِ اللامُ لام التبليغِ"[6]، وثمة فرقٌ بينَ الحديثِ الذي شرحَهُ السيوطيُّ وجعلَ اللامَ فيهِ بمعنى (في) واللام التي في الآيةِ ، وإنّهُ لمسبوقٌ إلى هذا الرأي ؛ إذ إنّ اللام التي في الحديثِ يسمّيها ابنُ هشام لامَ التبليغ ، وهي الجارّةُ للسامعِ القول أو ما في معناهُ ، مثل قلتُ لَهُ وأذنتُ لَهُ[7] ، فهي ليست ظرفيّةً ، أمّا اللامُ التي في الآيةِ فهي أقربُ إلى لامِ التعليلِ منها إلى (في) الظرفيّةِ ؛ لأنَّ جمعَ الناسِ في يومِ القيامةِ يكونُ للحسابِ[8] ، ولا يبعدُ أنْ تكونَ اللامُ قَدْ جَمعت المعنيينِ.

د – عَنْ بمعنى عَلَى :

---

[1] ينظر : مُغني اللبيب : 168/1 ، وشواهد التوضيح : 123 – 124 .

[2] الديباج : 2 / 489 ، وينظر المنهاج : 207/6 ، 240/14.

[3] الكتاب : 304/2 ، وينظر : المقتضب : 39/1 ، وأسرار العربيّة : 61 ، وشرح المفصّل : 25/8 .

[4] ينظر : معاني القرآن – الفرّاء : 202/1 – 203 ، 205/2 ، ومُغني اللبيب : 212/1 – 213 .

[5] صحيح مسلم : 105/1 ، حديث (111) .

[6] الديباج : 1 / 126 .

[7] ينظر : مُغني اللبيب : 213/1 .

[8] ينظر : الدرّ المصون : 89/5 – 90 .

مذهبُ الكوفيّينَ أنَّ (عن) قدْ تنوبُ عن (على) وتقومُ مقامَها وهذا يعني جوازَ مجيءِ (عن) للاستعلاءِ ، وهو معنى (على) الأصليّ ، ودليلُهم في هذا الأمرِ قولُ اللهِ تعالى : ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ (محمّد:38) ، وقولُ الشاعرِ:

لاهِ ابنُ عمّكَ لا أفضلتَ في حسبٍ عَنّي ولا أنتَ دَيّاني فَتَخْزُوني[1]

غيرَ أنَّ البصريّينَ يَضربونَ عن هذا القولِ صفحاً ، ويحملونَهُ على التضمينِ[2] ، وقدْ سلكَ السيوطيُّ في هذهِ المسألةِ مسلكَ الكوفيّينَ ، وانحازَ إلى شعبِهم وظاهَرَهُم ، ولم يحاولْ أنْ يجدْ تفسيراً وتحليلاً لهذهِ النيابةِ عندَ العربِ ، كلُّ هذا يتضحُ عندَ كلامِهِ على حديث وردَ في الصحيح ، وهو قولُه ﷺ : ((التمسوها في العشرِ الأواخرِ ، فإنْ ضَعُفَ أحدُكم أو عَجزَ فلا يغلبنَّ على السبعِ البواقي))[3] ، ذكرَ السيوطيُّ أنّهُ وردَ في بعضِ النسخِ عن السبعِ البواقي ، وعن بمعنى على[4] ، وهذا موافقٌ لما قالَهُ الكوفيّونَ ، ولا يبعدُ هنا أنْ يكونَ (يغلبنّ) بمعنى فعلٍ آخر يُعدّى بـ (عن) ، كأنْ يكون يشغلنَّ ، أي فلا يشغلنَّ عن السبعِ ، وما في معناهُ ، وهذا على مذهبِ البصريّينَ بالقولِ بالتضمينِ.

2 – حروف النصب :

أ – إذنْ :

إذَنْ : حرفٌ ينصبُ الفعلَ المضارعَ أحياناً ، ويلغى فلا يعملُ أحياناً أُخَر ، ولعملِهِ ثلاثةُ شروطٍ : الأول : أنْ يكونَ الفعلُ مستقبلاً ، فإذا كانَ حالاً رفعَ ، كقولِكَ : لمن يحدّثكَ : إذن أظُنُّكَ صادقاً ، والثاني : أنْ تكونَ مصدرةً فإنْ تأخّرت ألغيت نحو : أكرمُك إذن ، وإنْ توسّطت وافتقرَ ما قبلَها لما بعدَها ، مثل أنْ تتوسّطَ بينَ المبتدإِ وخبرِهِ ،أو بينَ الشرطِ وجزائِهِ، أو بينَ القسمِ وجوابِهِ وجبَ الغاؤها ، نحو أنا إذنْ أكرمُك ، وإنْ تأتني إذنْ آتِكَ ، ووالله إذنْ أكرمُك ، والشرط الثالث : ألاّ يفصلَ بينَها وبينَ الفعلِ بغيرِ قسمٍ ، فإنْ فُصِلَ بينَهما بغيرِهِ ألغيت كقولِكَ : إذنْ واللهِ أكرمَك[5] ،أمّا إذا اتصلت (إذن) بالفاءِ أو الواوِ فإنَّ فيها وجهينِ : الإعْمال والإلغاء ، وقالوا إنها تشبهُ في هذا ظننتُ وحسبتُ ، فأنتَ تقولُ : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، ويجوزُ : زيداً ظننتُ

---

[1] ديوان ذي الإصبع العدوانيّ : 89 ، وينظر : الجنى الداني : 262 ، ومغني اللبيب : 147/1 .

[2] ينظر : الخصائص : 308/2 .

[3] صحيح مسلم : 823/2 ، حديث (1165) .

[4] ينظر : الديباج : 3 / 255 ، والبحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 256 .

[5] ينظر : الكتاب : 410/1 – 411 ، ومعاني القرآن – الفرّاء : 273/1 – 274 ، والمقتضب : 10/2 ، والجنى الداني : 355 .

قائمـاً ، وذكـروا أنَّ قولَـهُ تعـالى : ﴿أَمْ لَهُـمْ نَصِـيبٌ مِـنَ الْمُلْـكِ فَـإِذًا لَا يُؤْتُـونَ النَّـاسَ نَقِيـرًا﴾ (النساء:53) ، في مصحفِ عبدِ الله بالنصبِ (فإذاً لا يؤتوا)[1] .

وقد جاءَ شيءٌ من هذا في حديثِ الأشعثِ بنِ قيس قالَ :((كانَ بيني وبينَ رجلٍ أرضٌ باليمنِ، فخاصمْتُهُ إلى النبيِّ ﷺ قالَ : هل لكَ بيّنةٌ ؟ فقلتُ : لا ، فقالَ : فيمينهُ ، قلتُ:إذنْ يَحلف))[2] ، قالَ السيوطيُّ: " إذن يحلف بالرفعِ والنصبِ"[3] ، والرّاجحُ أنَّ مَنْ رفعَ (يحلفُ) جعلَهُ فعلاً حاضراً ، أي أنّهُ أرادَ بهِ الحالَ ، ولا تعملُ (إذن) في الفعلِ الحاضرِ ، وأمّا مَنْ نصبَ فإنّهُ رأى أنَّ (إذن) قَدْ توافرت لها شروط العملِ التي ذكرنا ، ولم يجعلْ (يحلف) فعلاً حاضراً ، بل جعلَهُ مستقبلاً[4] .

ب – ثُمَّ :

يُنْصَبُ الفعلُ المضارعُ بعدَ الفاء والواو بـ (أن) مضمرة عندَ البصريّينَ ، وهو منصوبٌ بالواو والفاء عندَ الكوفيّينَ[5] ، أمّا (ثُمَّ) فلم يذكرْها البصريّونَ بل ذكرَها الكوفيّونَ ، ونصبوا بها الفعلَ المضارعَ ، واستدلّوا لهذا الأمرِ بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾(النساء:100) على قراءةِ مَنْ قرأَ بالنصبِ[6] ، أي بنصبِ (يُدركهُ) ، وقد أخذَ ابنُ مالكٍ في شواهدِهِ بمذهبِ الكوفيّينَ ، فأجازَ في (يغتسل) من الحديثِ الشريفِ:((لا يبولنَّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ ثُمَّ يغتسل مِنْهُ))[7] ثلاثةَ أوجهٍ: الأول: الرفع على تقديرِ مبتدإٍ ، أي وهو يغتسلُ ، والثاني: الجزم عطفاً على يبولنَّ؛ لأنّهُ مجزومُ الموضعِ ، وإنّما بنيَ على الفتحِ لتوكيدِهِ بالنونِ ، والثالث: النصب على إضمارِ (أنْ) وإعطاء (ثُمَّ) حكمَ واوِ الجَمْعِ[8] ، وذكرَ السيوطيُّ هذهِ الأوجهَ الثلاثةَ تبعاً لابنِ مالكٍ ، والوجهُ الأخيرُ لا يجوزُ ؛ لأنّهُ يقتضي أنَّ المنهيَ عَنْهُ الجمع بينهما دونَ إفرادِ أحدِهما وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ[1] ، بلِ البولُ فيهِ منهيٌ

---

[1] ينظر : الكتاب : 411/1 ، ومعاني القرآن– الفرّاء : 273/1 – 274 ، ومعاني القرآن– الأخفش : 121/1 .

[2] صحيح مسلم : 123/1 ، حديث (138) .

[3] الديباج : 1 / 151 .

[4] ينظر : البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 284 .

[5] ينظر : الكتاب : 424/1 – 425 ، والمقتضب : 26/1 ، والخصائص : 265/1 ، وأسرار العربيّة : 332 ، ومُغني اللبيب : 161/1 ، 360/2 – 361 .

[6] القراءة للحسن والجرّاح كما في : المحتسب : 195/1 .

[7] صحيح مسلم : 235/1 ، حديث (282) .

[8] ينظر : شواهد التوضيح : 220 .

[1] ينظر : الديباج : 2 / 56 .

عنهُ ، سواء أرادَ الاغتسالَ فيهِ أو منهُ أم لا ، وأمّا الرفعُ فقد جاءتِ الروايةُ بهِ كما قالَ المُحدِّثونَ ، وأما الجزمُ فقد رفضَهُ القرطبيُّ والنوويُّ[2] ، فالخلافُ في النصبِ ، وقَدْ دافعَ ابنُ هشامٍ عن رأي ابنِ مالكٍ هذا ، وقالَ : "إنَّ ابنَ مالكٍ أرادَ إعطاءَ (ثُمَّ) حكمَ واوِ الجمعِ في النصبِ وحدَهُ لا في المعيّةِ أيضاً"[3] ، والظاهرُ أنَّ إعطاءَ (ثُمَّ) حكمَ واوِ الجمعِ يكونُ بالنصبِ والمعيّةِ هو الحقُّ وهو أجدرُ بالقبولِ ، فما معنى أنْ يقسمَ حكم واو الجمع الذي هو النصبُ والمعيّةُ ، فتأخذ (ثُمَّ) النصب وتترك المعيّة ؟ ، وإذا جازَ هذا جازَ أنْ نقولَ مثلَهُ في الفاءِ العاطفةِ فتعطي غيرَها العطفَ دونَ الترتيبِ بلا مهلةٍ ، فضلاً عن أنَّ هذهِ الواو قد اختصّت بهذا الموضعِ ، فلا تنصب في غيرِهِ إنّما عملُها الجمعُ لا غير[4] .

ثانياً : الحروف غير العاملة :

أ – إن النافية :

أشارَ سيبويهِ وكثيرٌ من النحويّينَ مِنْ بعدِهِ إلى أنَّ من معاني (إنْ) النفي[5] ، واستشهدوا لهذا بالقرآنِ الكريمِ ، فكانَ خيرَ شاهدٍ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (الملك:20) ، وقولِهِ: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف:5) ، وهي لا تختصُّ بالاسمِ دونَ الفعلِ بل هما في ذلكَ سواء[6] ، وأشارَ السيوطيُّ إلى أنَّ (إنْ) قَدْ جاءت في الحديثِ نافيةً ، وذلكَ في قولِ رسولِ اللهِ ﷺ :((إذا نوديَ للصلاةِ أدبرَ الشيطانُ ولَهُ ضُراطٌ حتّى لا يسمعَ التأذينَ ، فإذا قضيَ التأذينُ أقبلَ حتى إذا ثُوِّبَ بالصلاةِ أدبرَ حتّى إذا قُضيَ التثويبُ أقبلَ حتّى يخطرَ بينَ المرءِ ونفسِهِ ، يقولُ لَهُ : اذكرْ كذا واذكرْ كذا لما لم يكنْ يذكرُ من قبلُ حتّى يظلَّ الرجلُ إنْ يدري كم صلّى))[7] ، قالَ السيوطيُّ :" إنْ يدري بالكسرِ بمعنى ما النافية ورويَ بالفتح"[8] .

ب – نونُ التوكيدِ :

---

[2] ينظر : المُفهم : 541/1 – 542 ، والمنهاج : 187/3 .

[3] مُغني اللبيب : 119/1 .

[4] ينظر: البحث النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : 275 .

[5] ينظر : الكتاب : 456/1 ، ومعاني القرآن – الفرّاء : 200/2 ، 370 ، ومعاني القرآن– الأخفش: 111/1 ، 477/2 ، وتأويل مشكل القرآن : 419 ، والمقتضب : 50/1 .

[6] ينظر : مُغني اللبيب : 22/1–23 .

[7] صحيح مسلم : 397/1 ، حديث (389) .

[8] الديباج : 2 / 125 .

ذهبَ النحويّونَ إلى أنّهُ لا يجوزُ توكيدُ الفعلِ الماضي بنونِ التوكيدِ ، سواءٌ في هذا الخفيفةُ والثقيلةُ ، وما وردَ من ذلكَ فشاذٌّ لا يقاسُ عليهِ[1] ، وعلّةُ امتناعِ الماضي من هذهِ النونِ أنَّ الماضي حاصلٌ وموجودٌ ، وأنتَ تريدُ بهذهِ النونِ وقوعَ شيءٍ ، فلا معنى لطلبِ حصولِ ما هو حاصلٌ ، وإذا امتنعَ الطلبُ امتنعَ تأكيدُهُ[2] ، لكنَّ ما وردَ في الحديثِ يخالفُ ذلكَ ، إذ جاءَ الفعلُ الماضي مؤكَّداً بنونِ التوكيدِ في قولِهِ ﷺ : ((لأنا أعلمُ بما معَ الدجالِ مِنْهُ ، معَهُ نهرانِ أحدُهما رأيَ العينِ ماءٌ أبيضُ ، والآخرُ رأيَ العينِ نارٌ تأجّجُ ، فإمّا أدركَنْ أحدٌ فليأتِ النهرَ الذي يراهُ ناراً))[3] ، قالَ السيوطيُّ : "هذا غريبٌ من حيثُ العربيّة ؛ لأنَّ هذهِ النونَ لا تدخلُ على الفعلِ الماضي ، ولعلَّهُ (يدركن) فغيّرَهُ بعضُ الرواةِ ، وفي نسخةٍ فإمّا أدركَهُ وهو ظاهرٌ"[4] ، ويبدو أنَّ الّذي سوّغَ دخولَ النونِ على الفعلِ الماضي أنَّ الفعلَ مستقبلُ المعنى ؛ وذلكَ لدخولِ (إمّا) عليهِ .

الخاتمــة

كشفَ هذا البحثُ عنِ القيمةِ العلميّةِ لكتابِ (الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج) ، ومكانتِهِ المرموقةِ بينَ شروحِ الحديثِ ، فعرضَ المبحثُ الأولُ مِنْهُ جهودَ السيوطيّ في التأويلِ النحويّ ، فقَدْ قالَ بالتضمينِ الفعليّ والحرفيّ ، إلا أنّهُ لم يكنْ مغالياً فيهِ وإنّما يذهبُ إلى ذلكَ حينما يستوجبُ المعنى ، ووقفَ عندَ مواطنَ منَ الحذفِ ، وهي حذفُ المبتدإِ ، وحذفُ الخبرِ ، وحذفُ الفاعلِ ، وحذفُ الحالِ ، وحذفُ المضافِ وإقامة المضافِ إليهِ مقامَهُ ، وحذفُ كانَ واسمِها ، وحذفُ جوابِ لو ، وحذفُ حرفِ الجرّ ، وحذفُ ضميرِ الشأنِ معَ إنَّ ، وحذف همزة الاستفهام ، وحذف النون ، كما قالَ بالزيادةِ كزيادةِ الباءِ في الإيجابِ ، وزيادةِ الفاءِ ، وزيادةِ ما ، وزيادةِ لا ، وأشارَ إلى الزيادةِ الحاصلةِ في اللفظةِ ، أمّا مذهبُهُ النحويُّ فكانَ انتخابياً ، نراهُ بصريّاً أحياناً وكوفيّاً أحياناً أخرى ، فهو ينتقي الرأيَ الأنسبَ لتوجيهِ معنى الحديث .

وكشفَ المبحثُ الثاني عن عنايةِ السيوطيّ بالإعرابِ ، على مستوى الأسماءِ ، وما يدخلُ فيها من المبتدإِ والخبرِ ، وما يلزمُ الألفَ ، ولغة أكلوني البراغيث ، والمفاعيلِ ، ومجيءِ الحالِ من النكرةِ ، والخلاف في إعرابِ لفظة أهي خبرُ كانَ أم حالٌ ، والتوابع ، وعمدَ أحياناً إلى بيانِ أكثر من توجيهٍ إعرابيٍّ للنص الحديثيّ فضلاً عن بيانِ جهودِهِ في ربطِ الإعرابِ بالمعنى. وخُصّصَ المبحثُ الثالثُ للحروفِ ، وقد أولاها السيوطيُّ عنايةً واضحةً ، وأشارَ بملكتِهِ النحويّةِ وغزارةِ

---

[1] ينظر : المقتضب : 335/2 ، ومُغني اللبيب : 339/2 .

[2] ينظر : شرح المفصّل : 40/9 – 41 .

[3] صحيح مسلم : 2248/4 ، حديث (2934) .

[4] الديباج : 6 / 249 .

علمِهِ إلى معانيها المتعددةِ ، ومن ذلكَ مجيءُ (مِنْ) لبيانِ الجنسِ ، وقد أشارَ إلى هذا الأمرِ ، وذلكَ في عرضِهِ لما جاءَ في قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ وهو يَصِفُ ربَّهُ : ((حجابُهُ النورُ لو كشفَهُ لأحرقتْ سبحاتُ وجهِهِ ما انتهى إليهِ بصرُهُ مِنْ خَلْقِهِ)) ، فمن للبيانِ لا للتبعيضِ ، واستندَ في ذلكَ إلى حكمِ العقيدةِ ، قبلَ أنْ يستندَ إلى حكمِ اللغةِ ، فاللهُ سبحانَهُ وتعالى لا تدركُهُ الأبصارُ وهو يدركُ الأبصارَ ، وذهبَ السيوطيُّ إلى أنَّ بعضَ الحروفِ ينوبُ عن بعضٍ مثل : (في) بمعنى (من) وهو رأيُ الكوفيّينَ والأصمعيّ ، وذهبَ مذهبَ الكوفيّينَ أيضاً في أنَّ (عن) قَدْ تنوبُ عن (على) وتقومُ مقامَها وهذا يعني جوازَ مجيءِ (عن) للاستعلاءِ ، وهو معنى (على) الأصليُّ ، وتبعَ ابنَ مالكٍ فذهبَ مذهبَهُ في أنَّ الحرفَ (في) يأتي للتعليلِ ، كما في قولِهِ ﷺ : ((عُرِضتْ عليَّ النارُ فرأيتُ فيها امرأةً من بني إسرائيلَ تُعذَّبُ في هرّةٍ لها)) أي بسببِ هرّةٍ ، وأشارَ السيوطيُّ إلى أنَّ (إنْ) قد تجيءُ في قسمٍ من الأحاديثِ نافيةً ، فهيَ لا تختصُّ بالاسمِ دونَ الفعلِ بل هما في ذلكَ سواءٌ ، وذهبَ إلى أنَّ توكيدَ الفعلِ الماضي بنونِ التوكيدِ غريبٌ مِنْ حيثُ العربيّةُ ، وما وردَ من ذلكَ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليهِ .

ثَبَتُ المصادر والمراجع :

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاريّ : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمّد القسطلانيّ (ت 923هـ) ، ضبطَهُ وصحّحَهُ: محمّد عبد العزيز الخالديّ، ط1، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1416هـ- 1996م .
- أسرار العربيّة : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباريّ (ت 577 هـ) ، عُنيَ بتصحيحِهِ : محمّد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1377 هـ – 1957 م .
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطيّ (ت 911هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية ، مصر ، 1395هـ-1975م .
- أصول التفكير النحويّ : د.علي أبو المكارم ، دار القلم ، بيروت، 1393هـ-1973م .
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج (ت316 هـ)، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1987م .
- إعراب الحديث النبويّ : أبو البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين العُكبري (ت 616هـ) ، دراسة وتحقيق : حسن موسى الشاعر ، ط2 ، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة ، 1408هـ-1987م .
- الأفعال (كتاب) : أبو القاسم علي بن جعفر السعديّ المعروف بابن القطّاع (ت 515هـ) ، ط1 ، مكتبة المعارف العثمانيّة ، حيدر آباد ، 1361هـ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت 521هـ) ، تحقيق : الأستاذ مصطفى السقا ، د. حامد عبدالمجيد ، مشروع النشر العربيّ المشترك : الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1990م .
- إكمال المُعْلِم بفوائدِ مُسلم : القاضي أبو الفضل عِياض بن موسى بن عِياض اليحصبي (ت 544هـ) ، تحقيق : د. يحيى إسماعيل ، ط3 ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، بيروت، 1426هـ-2005م .
- أمالي السُّهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسيّ (ت 581هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط1 ، مطبعة السعادة ، القاهرة، 1390هـ-1970م .
- الأمالي النحويّة (كتاب) : أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب (646هـ) ، تحقيق: د. عدنان صالح مصطفى ، ط1 ، دار الثقافة ، الدوحة ، 1406هـ-1986م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بينَ البصريّينَ والكوفيّينَ : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباريّ (ت 577هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط4 ، مطبعة السعادة ، 1380هـ – 1961م .
- أوضحُ المسالك إلى ألفيّة ابنِ مالك :عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط6 ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، 1966م .
- البحثُ النحويّ واللغويّ عندَ الإمام النوويّ : أطروحة دكتوراه – سعد صالح أحمد ، كليّة التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2004م .
- البحر المحيط : أبو حيان محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت 745هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمّد معوّض ، ط1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1422هـ-2001م .
- البُرهان في علومِ القرآن : بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي(ت 794هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1409هـ-1988م .
- تأويل مُشكل القرآن : أبو محمّد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة الدينوريّ (ت 276هـ) ، شرحَهُ ونشرَهُ : السيّد أحمد صقر، ط3 ، المكتبة العلميّة ، المدينة المنوّرة ، 1410هـ- 1981م.
- التأويل النحويّ في القرآن الكريم : د. عبد الفتّاح أحمد الحمّوز ، ط1 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1984م .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت 616هـ) ، ط1 ، دار اليقين ، المنصورة ، 1422هـ-2001م .
- التضمين في اللغة العربيّة (بحث في البلاغة واللغة) : د. أحمد حسن حامد ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1422هـ-2001م .
- التطبيق النحويّ : د.عبده الراجحي، ط1، مكتبة المعارف ، 1420هـ- 1999م .
- تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن : د. محمّد حسن عواد ، ط1 ، دار الفرقان ، عَمّان ، 1402هـ-1982 .
- التوطئة في النحو : أبو علي عمر بن محمّد الشلوبين (ت 645هـ) ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربيّ ، القاهرة ، (د.ت) .
- الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن القاسم المرادي (ت 749هـ) ، تحقيق : طه محسن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1396هـ-1976م .
- حاشيةُ الصبّان على شرحِ الأشموني على ألفيّةِ ابن مالك ومعَهُ شرحُ الشواهد للعيني : محمّد بن علي الصبّان (ت 1206هـ) ، تحقيق : محمود بن الجميل ، ط1 ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 1423هـ-2002م .

- الحروف العاملة في القرآنِ الكريمِ بينَ النحويّينَ والبلاغيّينَ : هادي عطيّة مطر الهلاليّ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت 1407هـ-1986م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : محمّد علي النجّار ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، (د.ت) .
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت756هـ) ، تحقيق :عادل أحمد عبد الموجود ، وزكريا عبد المجيد النوتي ، قدّمَ لَهُ وقرظهُ : د. أحمد محمد صيرة ، ط1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1414هـ-1994م .
- الدرس اللغويّ في كتاب المُفهم لما أشكلَ من تلخيص مسلم لأحمد بن عمر القرطبيّ (656 هـ) : رسالة ماجستير – عبير طارق ظاهر ، كليّة الآداب ، جامعة الموصل ، سنة 2007م.
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ) ، حقّقَهُ وقدّمَ لَهُ : د. محمّد رضوان الداية ، ود. فايز الداية ، ط2 ، مكتبة سعد الدين ، دمشق ، 1407هـ-1987م .
- الديباج على صحيح مُسلم بن الحجّاج : جلال الدين السيوطيّ (ت 911هـ) ، تحقيق: أبي إسحاق الحُويني الأثريّ ، دار ابن عفان ، الخُبر- السعوديّة ، 1416هـ- 1996م .
- ديوان الأخطل : رواية أبي عبد الله محمد بن العبّاس عن أبي سعيد السُّكريّ عن محمّد بن حبيب عن ابن الأعرابيّ ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، (د.ت) .
- ديوان ذي الإصبع العدوانيّ (حرثان بن محرث) جمعَهُ وحقّقَهُ : عبد الوهاب محمّد علي العدوانيّ ، ومحمّد نائف الدليميّ ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، 1393هـ – 1973م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق وشرح : د. محمّد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، 1378هـ – 1958م .
- ديوان الفرزدق : شرح : مجيد طراد ، ط3، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، 1999م.
- زاد المسير في علم التفسير : عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ) ، ط3، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1404 هـ .
- السبعة في القراءات (كتاب) : أبو بكر أحمد بن مجاهد (ت 324هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط2 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1401هـ-1980م .
- شرح ألفيّة ابن مالك : عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ، تحقيق : طه محمد الزيني ، مطبعة محمود علي صبيح وأولاده ، القاهرة ، (د.ت) .
- شرح التسهيل : أبو عبدالله محمّد جمال الدين بن مالك (ت672هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ط1 ، مكتبة الانجلو المصريّة ، (د. ت) .

- شرح الحدود النحويّة : عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ (ت 972هـ) ، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988م .
- شرح شذور الذهب : عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، 1426هـ-2005م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) ، ومعَهُ كتابُ سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة، 1963م .
- شرح الكافية : رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي (ت686 هـ) ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، (د. ت) .
- شرح المفصّل : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت 643هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : أبو عبدالله محمّد جمال الدين بن مالك (ت672هـ) ، تحقيق : د. طه محسن، دار آفاق عربية ، بغداد ، 1405هـ-1985م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس (ت395هـ) ، حقّقَهُ وقدّمَ لَهُ : مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، 1382هـ-1963م .
- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربيّة : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت 393هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفّار عطّار، ط4 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1407هـ-1987م .
- صحيح البخاريّ ، وهو الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت 256هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي ، ط1 ، مكتبة الصفا، مطابع دار البيان الحديثة، القاهرة، 1423هـ-2003م.
- صحيح مُسلم : أبو الحُسين مُسلم بن الحجّاج (261 هـ) ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربيّ ، القاهرة ، (د.ت) .
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ : جلال الدين السيوطيّ (911 هـ) ، حقّقَهُ وقدّمَ لَهُ : د. سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت ، 1414هـ-1994م .
- عُمدةُ القاري شرح صحيح البخاريّ : بدر الدين أبو محمّد محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، تحقيق : عبد الله محمود محمّد عمر، ط1، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1421هـ-2001م .

- فتح الباري شرح صحيح البخاريّ : أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت 852هـ) ، تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رقّمَ كتبها وأبوابها وأحاديثها : محمّد فؤاد عبد الباقي، ط1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1410هـ-1989م .
- الفتوحات الربانيّة على الأذكار النوويّة : محمّد بن علان الصديقيّ (ت 1057هـ) ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت (د.ت) .
- فقه اللغة المقارن : د. إبراهيم السامرائيّ ، ط3 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1983م .
- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) : د. خليل أحمد عمايرة ، ط1 ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدّة ، 1404هـ-1984م .
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، (د.ت) .
- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت 180هـ) ، تحقيق وشرح :عبد السّلام محمّد هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1409هـ-1988م.
- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت538 هـ) ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، (د. ت) .
- الكوفيّونَ في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر : د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز ، ط1 ، دار عمّار ، عَمّان ، 1418هـ-1997م .
- اللمع في العربيّة (كتاب) : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : فائز فارس، ط1 ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، عَمّان ، 1409هـ-1988م .
- مجالس ثعلب : أبو العبّاس ثعلب (ت 291هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون ، ط2 ، دار المعارف ، مصر ، 1960م .
- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجّار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ ، القاهرة ، 1386هـ .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار : القاضي عياض بن موسى (ت544 هـ) ، المكتبة العتيقة - تونس ، دار التراث – القاهرة ، 1977م .
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، ط3 ، دار البشير ، 1401هـ-1981م .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207هـ) ، تحقيق: محمّد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط2 ، عالم الكتب، بيروت ، 1400هـ-1980م .

- معاني القرآن وإعرابه:أبو اسحق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1424هـ-2004م .
- مُعجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف وذُيّل بالإملاء : عبد الغني الدقر ، ط3 ، دار القلم ، دمشق ، 1422هـ-2001م .
- مُغني اللبيب عن كتبِ الأعاريب : جمال الدين بن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، (د. ت) .
- المُفهم لما أشكلَ من تلخيص كتاب مُسلم : أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبيّ (ت 656هـ) ، تحقيق : محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي ، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزال ، ط2 ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، 1420هـ-1999م .
- المُقتصد في شرح الإيضاح (كتاب) : عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1982 م .
- المقتضب : أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ) ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- المنهاج شرح صحيح مُسلم بن الحجّاج : المشهور بصحيح مُسلم بشرحِ الإمام النوويّ : محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ الدمشقيّ (ت 676هـ) ، تحقيق : عرفان حسونة ، رقّمَهُ وخرّجَ أحاديثَهُ : محمّد فؤاد عبد الباقي ، ط1 ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، 1420هـ-2000م .
- النوادر في اللغة : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ (ت 215هـ) ، تحقيق: سعيد الخوري الشرتوني ، ط2 ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، 1387هـ-1967م .